

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

في قاعة الاجتماعات هذه، أشعر بالإثارة والترقب المتزايد معاً، وهو ما أتق بأن العديد من الممثلين يشاركونني إياه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

## بيانات استهلاكية

لقد كُرسَت الأمم المتحدة منذ إنشائها لقضية نزع السلاح، وهو ما وصفه الأمين العام السابق داغ همرشولد ذات مرة، في مؤتمر صحفي عقد في ١٩ أيار/مايو ١٩٥٥، بأنه "الجرأة الدائمة" للمنظمة. وهذا تعبير بسيط عن الأهمية القصوى لنزع السلاح بالنسبة للبشرية. ومع ذلك، وبعد مرور ٥٨ عاماً، لا تزال الجهود جارية في الأمم المتحدة للتصدي لعدة تحديات عالمية تتعلق بالأسلحة النووية، وعلى وجه التحديد نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والإرهاب النووي، والأمن المادي للمواد النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحرارة بجميع الوفود في هذه الجلسة، ولا سيما أولئك الذين ينضمون إلينا للمرة الأولى من العواصم ومراكز عمل الأمم المتحدة الأخرى. وأود أيضاً أن أنوه بحضور وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، معنا اليوم.

في البداية، أود أن أشيد إشادة حارة بالسفير عمر هلال، ممثل المغرب، على الطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في دورتها السادسة والسبعين. وأود أيضاً أن أشيد بالأعضاء الآخرين في المكتب السابق على كل ما بذلوه من عمل شاق لكفالة نجاح الدورة.

وقد كان الأمين العام همرشولد يعتقد أن انعدام الثقة المتبادلة بين الخصوم هو أحد أكبر العقبات التي تعترض نزع السلاح وأن إدخال تحسينات على الشفافية يمكن أن يعالج هذه المسألة. وهذا أمر ينبغي أن نحيط به علماً بجديّة. فما برح انعدام الثقة بين الدول في ذلك الصدد حتى الآن يشكّل أحد الأسباب الرئيسية للخوف والشك والتوتر

في هذا العام، نبدأ عمل اللجنة الأولى بطرائقها التقليدية بعد عقد دورتها الموضوعية بطريقة مختصرة خلال العامين الماضيين. وإذ تعود اللجنة إلى طبيعتها وتمضي قدماً في برنامج عملها الكامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



في بلوغ الأهداف المتوخاة في اللجنة الأولى. وفي ذلك السياق، أعتقد أننا سنسعى في هذه الدورات إلى تقديم مجموعة من التوصيات الموضوعية لتحقيق السلام والأمن العالميين.

ويقدّر الأعضاء أن البيئة الأمنية العالمية أصبحت معقدة ومتغيرة ومتقلبة على نحو متزايد منذ مطلع القرن. وما فتئت ديناميات القوة المختلفة ذات الطابع الديمغرافي الجيوسياسي والمناخي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي تقود هذا الاتجاه، كما أشار الأمين العام غوتيريش. ونلاحظ أن هذا قد انتقل إلى مستوى جديد تماماً بسبب نقشي مرض فيروس كورونا مؤخراً والتقاء ما يسمى بالتحديات الأمنية القديمة والجديدة، مثل العودة إلى سياسات جديدة تعتمد على القوة، وظهور حرب غير متماثلة وهجينة، وظهور تهديدات جديدة تشكلها جهات فاعلة قوية غير تابعة للدول، والابتكار التكنولوجي وزيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي والجوائح والشواغل البيئية التي تتطوي على عولمة حقيقية لجدول الأعمال الأمني.

وإزاء تلك الخلفية، التي تبدو قاتمة جداً، سعيت إلى الدخول في مغامرة فكرية في محاولة للعثور على أسباب هذا الجمود في التعامل مع هذه المسائل بفعالية. ولم أستطع مقاومة إغراء استنكار كتابات توماس هوبز في كتابه ليفيathan، من عام ١٦٥١، واعتقدت أن من المناسب مشاركة جواهر الحكمة هذه التي يمكن أن تكون بوصلة إرشادية في التواصل العقلي الذي آمل أن ننخرط فيه خلال هذا الشهر. فقد كتب قائلاً:

”وهكذا نجد في طبيعة الإنسان ثلاثة أسباب رئيسية للصراع: أولها المنافسة؛ وثانيها عدم الثقة بالنفس؛ وثالثها الكبرياء. الأول يجعل الناس يغزون من أجل الكسب؛ والثاني من أجل الأمان؛ والثالث طلباً للسمعة ... من هنا يتضح أن الناس، في الوقت الذي يعيشون فيه دون سلطة مشتركة تقيهم جميعاً في حالة من الرهبة منها، يكونون في تلك الحالة التي تسمى الحرب؛ وهي حرب كل إنسان ضد كل إنسان آخر .. وأن حياة الإنسان منعزلة وقبيرة وبشعة ووحشية وقصيرة“.

الدولي. وقد ترغب الجمعية العامة، وربما هذه اللجنة، في النظر في قيمة تأييد مبدأ انفتاح المعلومات في ميدان التسليح بوصفه مبدأ يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز التقدم نحو نزع السلاح.

ونعلم جميعاً الجملة الشهيرة من سفر إشعياء، في الكتاب المقدس، المنقوشة على جدار حديقة رالف بانس أمام مقر الأمم المتحدة، على الجانب الآخر من الشارع مباشرة. إنها تقول:

”فيظبعون سيوفهم سكاً ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب فيما بعد.“

وبعد آلاف السنين، نواجه حقيقة صارخة. لا تزال الحرب والعنف يدمران حياة الناس، لا حياة الجنود فحسب بل حياة المدنيين أيضاً. وتواجه حضارتنا خطر الانقراض بسبب سلوكنا المتهور، ولا سيما باستخدام أسلحة الدمار الشامل والتدهور المتسارع للبيئة. ويبدو لي أن رغبتنا الأبدية في السلام تبتعد أكثر عن التحقيق. قبل ٧٧ عاماً، أنشئت الأمم المتحدة والجمعية العامة ”لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“، بيد أن الحرب لا تزال تجلب بؤساً للبشرية يعجز عنه الوصف.

وأود أن أشدد على أهمية إسهام هذه اللجنة في جوهر آلية نزع السلاح، الأمر الذي يعطي أهمية لمختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح والأمن العالمي والسلام. ويجدر بنا أن نتذكر أن الأمن لا ينظر إليه تقليدياً على أنه مبدأ قانوني، من حيث النظام القانوني الدولي، بل ينظر إليه على أنه الغرض الأساسي من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب السلام. ويقال إن احتمال قيام الأمم المتحدة بعمل أممي لا يحده القانون الدولي يشبه خطأ أحمر يسري في كافة أرجاء الميثاق. وسيقدّر الأعضاء أن تحقيق السلام والأمن هو سبب وجود الأمم المتحدة. لذلك يجب أن ننظر في العناصر التي يمكن لها أن ترسم برنامج عمل شامل من خلال عدسة محددة السياق وأن ندعم مبادرات كهذه بغية تحقيق توازن لإدراج مجموعة كاملة من الآراء لتحقيق المرونة ونتائج ملموسة. وليس سراً أن الوتيرة كانت بطيئة

الأمم المتحدة هدف إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى القابلة للتحويل إلى أسلحة دمار شامل من ترسانات الأسلحة الوطنية.

وأعتقد أن بيئة ما بعد الجائحة تقضي إلى التفكير في النزاع ونزع السلاح والحكم الرشيد بطريقة أكثر جوهرية لإعادة البناء على نحو أفضل. وأقول إن الأزمنة المعاصرة تضعنا أمام فرصة فريدة لإعادة النظر في موقفنا من نزع السلاح والسلام والأمن العالميين من خلال ضمان وضع كرامة الإنسان في صميم جميع السياسات، فضلاً عن كيفية الانخراط في التحولات السياسية ومستقبل مستدام للجميع. وأعتقد أننا يجب أن نسعى، في ضوء أوجه التقدم الجديدة في التكنولوجيا والعلوم وعند النظر في مسائل نزع السلاح والسلام والأمن العالميين، إلى بناء نوع من المستقبل يحد من نطاق الخلافات؛ في سبيل المناقشة وعدم الثقة بالكبرياء، كما أسلفت؛ وبمعنى آخر، أن نتخلص من جشعنا لتحقيق مكاسب غير عقلانية، وأن نخرج من أذهاننا الخوف المرضي على سلامتنا، وأن نخلص أنفسنا من سمعتنا كمعتدين ناجحين.

فلنتحرك إذن لتشكيل المستقبل الذي نريد أن نصوغه للبشرية جمعاء بوصفه مسؤوليتنا الرئيسية في هذا القرن وما بعده، متشبثين بقوة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أتمنى لكل وفد مشاركة مثمرة في مسائل اللجنة الأولى التي آمل أن تغادر هذه المداوولات في نهايتها مدركين أننا أحرزنا تقدماً ذا مغزى في جعل العالم مكاناً أكثر أمناً يمكننا جميعاً أن نعيش فيه بسلام وأمان وكرامة.

ويجب علينا جميعاً بوصفنا ممثلين في اللجنة الأولى ولأعضاء الأمم المتحدة، على كل واحد منا، أن نسعى جاهدين للوفاء بمسؤولياتنا الخاصة وأن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح وتعزيز قضية السلام والأمن الدوليين. وأنا واثق بأننا إذا طبقنا المبدأ البسيط المتمثل في تحقيق المصالح الفضلى للبشرية، فإننا سنجد الحلول لتحقيق عالم يسوده السلام. فلنتعهد اليوم بقبول ذلك التحدي. وأتمنى للجميع مداوولات مثيرة وعقلانية ومجزية في الأيام القادمة.

ثم يأتي روسو، المفكر الاجتماعي العظيم، ويقول إن المجتمعات جعلت البشر أكثر أنانية، على الرغم من أننا جميعاً في جوهرنا كرماء ونحب العيش في وئام؛ وأنا خجولون ومسالمون بحكم طبيعتنا ولكننا نصبح جنوداً بسبب الضغط القسري للدولة. وقد اقترح خطأً للسلام الدائم من خلال إنشاء جزر السلام. وأسأل: أليس هذا ما نتوق إليه كأمناء للمجتمعات التي نمثلها؟ أليس هذا جزءاً من الثقة بين الأجيال التي تعهدنا بالحفاظ عليها - للحفاظ على كوكبنا، موطننا الوحيد، أمناً؟ أعتقد أن أقوال الحكمة هذه توفر لنا أساساً منطقياً قوياً ومفهوماً للمشاركة في مداوولات اللجنة بغية تحقيق ذلك السلام. لذلك أحثّ على إعطاء الأولوية لقدرتنا الفطرية على تحكيم العقل بوصفنا أعضاء في النظام الأسمى للكون. وسبقدّر الأعضاء أن سبب النشوء والتطور كان العداء بين الناس والعدوانية والنزاع.

إن التحديات الأمنية المعاصرة معقدة للغاية. وتأتي التهديدات والتحديات من مصادر متعددة في وقت واحد: عدوانية الدول والنزعة العسكرية، وسياسات الفضاء الخارجي، وتغير المناخ، والجرائم العابرة للحدود الوطنية، والحرب السيبرانية والنووية، على سبيل المثال لا الحصر. ومما يصدمننا أن نرى أن الحكومات أنفقت ما مجموعه تريليون دولار سنوياً وهي تعيد تقييم التهديدات الأمنية وتزيد ميزانياتها الدفاعية. هذا يخلق منافسة في الإنفاق العسكري تؤدي إلى تصعيد سباق التسلح وتقوض بدورها الأمن الدولي. لذلك لا بد من أن نقدر أن اللجنة الأولى، في هذا المنعطف الحرج، تتحمل المسؤولية الحاسمة عن تعزيز التعاون في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في مجال نزع السلاح.

وعلى الرغم من البيئة الدولية المتغيرة التي تعجّ بالحروب وسباقات التسلح، قادت اللجنة الأولى الجهود الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة طوال تاريخ الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الأولى نظرت في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في نص القرار الأول للجمعية العامة (القرار ١-د) ووافقت عليه، وهو الذي أنشأ لجنة لمعالجة المشكلة التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية. وهكذا، أنشأت

حذر الأمين العام مراراً، فإن استخدام الأسلحة النووية أصبح الآن ضمن حيز الممكن إلى حد غير مقبول. وبتزايد احتمال نشوب أعمال عدائية نشطة في مجالات مثل الفضاء الخارجي والفضاء السبراني. لقد اهتزت المعايير المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي كانت ذات يوم محصنة. إن التقدم السريع في الأسلحة، بما في ذلك دمج مستويات أعلى من التحكم الذاتي، يشكل تحدياً لهياكل الحكم الموجودة لدينا. والأكثر من ذلك أن الانقسامات بين الدول تزداد عمقاً عندما يصبح الخطاب أكثر تحريضاً وتُمسي اتفاقات توافق الآراء أبعد وأبعد.

إن الحرب في أوكرانيا قد أعادت المخاطر الوجودية التي تشكلها الأسلحة النووية إلى دائرة الضوء العالمية. وأناشد بإلحاح جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم البدء باستخدام أي سلاح نووي كتدبير فوري للمساعدة على إنقاذ البشرية من احتمال الانقراض. ليست هذه الأخطار سوى أحدث مظهر للاتجاهات المقلقة التي ما فتئت تختمر منذ بعض الوقت: زيادة الاعتماد على تلك الأسلحة، وانعدام الشفافية والحوار، والمبالغ الطائلة التي تنفق على تحسينها النوعي، والادعاءات بتوسيع الترسانات والتهديدات المبطنة باستخدامها.

إن عجز المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتيجة موضوعية كان فرصة ضائعة لعكس اتجاه بعض هذه التوجهات. وقد تناول المؤتمر الاستعراضي عدداً من القضايا الملحة، لا سيما سلامة وأمن محطات الطاقة النووية في مناطق النزاع. وأود أن أكرر الإعراب عن قلق الأمين العام من أن الخطر الذي يشكله احتلال محطة زابوريجيا للطاقة النووية لم يسبق له مثيل. فيمكن لأي ضرر يلحق بهذا المرفق أن يؤدي إلى كارثة.

إن نتائج مشروع معاهدة لعدم الانتشار أبعد ما تكون عن الكمال. وكان التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي ضئيلاً. بيد أنه لا يزال يتضمن عناصر مفيدة، لا سيما تلك المتعلقة بصحة جميع التزامات نزع السلاح السابقة، وزيادة الشفافية والمساءلة، واتخاذ خطوات للحد من المخاطر النووية. ومجرد عدم اعتماد المؤتمر للمشروع لا يعني أن

ويسرني الآن أن أدعو وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، للإدلاء ببيان.

**السيدة ناكاميتسو** (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني السفير بيريس على تعيينه رئيساً للجنة.

وأود أيضاً أن أعرب عن الامتنان للسفير إلياسوف، ممثل كازاخستان، على قيادته المقتدرة لكثير من الأعمال التحضيرية للجنة الأولى، إلى جانب أعضاء المكتب الآخرين.

وأود، بطبيعة الحال، أن أتوقف لوهلة لأتقدم بالشكر إلى السفير هلال، ممثل المغرب، على قيادته المقتدرة للدورة السادسة والسبعين للجنة.

قبل عام، عندما خاطبت اللجنة (انظر A/C.1/76/PV.2)، فكرت ملياً في مشهد أمني يحدده عدد من العوامل. وتحدثت عن تصاعد التوترات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، والأزمة الصحية العالمية المستمرة، والتهديدات الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة التي يحتمل أن تؤدي إلى آثار مزعزعة للاستقرار، والمخاطر الاستراتيجية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفضاء السبراني ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ولا يقتصر الأمر على أن تقييمي يبقى دون تغيير إلى حد كبير، بل إن شدة تلك التحديات المتعددة الأبعاد والاتجاهات قد تزايدت. يؤدي غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير واستمرار الحرب إلى تفاقم تلك التحديات الأوسع نطاقاً إلى مستوى غير مسبوق.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر موقف الأمين العام بأن أي ضم لأراضي دولة ما من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن نتبعد عن حافة الهاوية. ويجب أن نعمل معاً لإنهاء هذه الحرب المدمرة والعبثية والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إننا نشهد تضاعفاً في النزاعات ذات الآثار المدنية الوخيمة، إلى جانب قفزة الأسلحة النووية والتهديدات للأمان النووي. وكما

١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولا يزال ذلك القرار أداة هامة لعدم الانتشار وكان مثلاً ممتازاً للتعاون الدولي نحو تحقيق هدف مشترك. وأثق بأن اختتام الاستعراضات الشامل سيدعم تعزيز تنفيذ القرار.

وما زلنا نشهد زيادة وتوسيع نطاق نقل واستخدام القذائف التسيارية والانسحابية، فضلاً عن المسيرات الجوية، لتنفيذ ضربات بعيدة المدى بقدرات غالباً ما تلمس الخط الفاصل بين ساحة المعركة والأسلحة الاستراتيجية. وأدعو إلى إجراء حوار إقليمي شامل على مستوى الخبراء في ضوء المخاطر التي تشكلها تلك التطورات على الاستقرار وحماية المدنيين.

وأقر بالمقترحات وأوجه الالتقاء العديدة لحظر وتنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي الوقت نفسه، أشاطر أيضاً الشعور بالإحباط إزاء بطء وتيرة التقدم وعدم قدرة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على استيعاب المدى الكامل لتقاربات الأفكار هذه في وثيقة متفق عليها. ولا يزال من الأهمية بمكان أن تعجل الدول جهودها وتوسع نطاقها لتضييق الخلافات والاتفاق على طريق يؤدي إلى صك دولي فعال. وأمل أننا من خلال المشاركة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة سنتمكن من ضمان الابتكار والتطوير المسؤول للذكاء الاصطناعي من أجل جني الفوائد مع التخفيف من المخاطر.

ومن المشجع أنه في حين أن التهديدات للسلام والأمن النابعة من الفضاء الخارجي والفضاء السبيرياني لا تزال خطيرة، فإنها تخضع لمناقشات مركزة في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، أشيد بالعمل الجديد الذي بدأ هذا العام بشأن وضع المعايير والقواعد والمبادئ، وأعتقد أن هذا ينبغي أن يكون خطوة نحو قانون جديد صارم وغير ملزم يحكم ذلك المجال. ولا يزال الحفاظ على الفضاء الخارجي كعالم خالٍ من النزاعات والتسليح أولوية ملحة. ولهذا السبب يعترزم الأمين العام عقد حوار مع جهات متعددة صاحبة مصلحة بشأن الفضاء الخارجي كجزء من مؤتمر قمة

الدول لا تستطيع تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في نصه. وأحث جميع الدول على تنفيذ تلك الالتزامات طوعاً واستعادة الزخم فيما ندخل دورة استعراض جديدة بالفعل في العام المقبل.

وليست كل الأخبار سيئة عندما يتعلق الأمر بالجهود الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويشجعي تزايد عدد الدول التي وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وآمل أن يستمر هذا الزخم.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن النتائج الناجحة للدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط توفر سبباً إضافياً للتفاؤل. ويحدوني الأمل في أن تحقق الدورة الثالثة المقبلة للمؤتمر مزيداً من التقدم.

وبطبيعة الحال، أرحب ترحيباً حاراً أيضاً بالاختتام الناجح للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماده لإعلان وخطة عمل.

ويجب ألا يقتصر تركيزنا، بطبيعة الحال، على الأسلحة النووية. ولا يزال فشل المجتمع الدولي في محاسبة أولئك الذين يجروون على استخدام الأسلحة الكيميائية يقوض المعيار المناهض لاستخدام تلك الأسلحة للإنسانية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية. ويجب على الدول أن تدعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى التمسك باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي مجال الأسلحة البيولوجية، تتاح للدول فرصة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في مؤتمرها الاستعراضي التاسع المقبل. وسيكون المؤتمر الاستعراضي التاسع أول فرصة تتاح لنا منذ جائحة مرض فيروس كورونا لتعزيز الاتفاقية وهياكل دعمها. وأحث الدول الأطراف على تنشيط الاتفاقية بنشاط لضمان دورها المركزي في منع إساءة استخدام البيولوجيا لأغراض عدائية.

وفي أيار/مايو، كان من دواعي سروري أن أخطب المشاورات المفتوحة بشأن الاستعراضات الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي ينبغي أن يظل آلية عالمية هامة للشفافية وبناء الثقة. وأرحب بالتوصيات التي وافق عليها فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٢٢ بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأهميته وزيادة تطويره، بما في ذلك إنشاء مجموعة أصدقاء غير رسمية. وأدعو الدول إلى الانضمام إلينا في الجهود الرامية إلى تنشيط السجل.

ويضطلع مكثبي بجهود مختلفة لدعم التنظيم المجدي للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة. وبالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، ندعم شهر العفو الأفريقي كجزء من مبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. وهناك تقدم محرز في تشغيل المرفق الاستئماني لكيان إنفاذ الأرواح. ويجري تنفيذ برامج في جامايكا وجنوب السودان والكاميرون لدعم الاستجابات الشاملة والمستدامة لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتتواصل المشاريع السريعة الأثر من خلال الشراكات مع المجتمع المدني في إطار صندوق مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

ومن الأمور الحاسمة أيضاً لتلك الجهود الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن المراكز الإقليمية التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح تدعم النهج المصممة خصيصاً لتعزيز الأمن الإقليمي ودون الإقليمي من خلال نزع السلاح وتنظيم الأسلحة. وكان الجانب المضيء في عام ٢٠٢٢ هو اختتام المفاوضات بشأن إعلان سياسي يتناول الأثر الإنساني الناشئ عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وأهنئ أيرلندا على قيادتها لتلك المبادرة وأتطلع إلى مؤتمر الإعلان الذي سيعقد في دبلن الشهر المقبل.

ولا تزال آلية نزع السلاح تعاني من استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وإن كان من المشجع أن الهيئات الفرعية قد اجتمعت هذا العام. وكان عدم القدرة على اعتماد تقرير موضوعي لإحالاته إلى

المستقبل. وستكون حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر فرصة هامة للدول للإعراب عن آرائها بشأن نتائج مؤتمر القمة.

إن ضمان السلام والأمن في الفضاء السيبراني أمر ملح بنفس القدر. وفي هذا العام، اتفق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على تقريره المرحلي السنوي الأول بتوافق الآراء. وقد أوصى الفريق العامل باتخاذ عدة خطوات عملية المنحى في المستقبل، بما في ذلك إنشاء دليل لنقاط الاتصال والمناقشات المركزة في العام المقبل بشأن مواضيع مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأنا على ثقة بأن هذا العمل البناء سيستمر في العام المقبل لضمان ألا يصبح الفضاء الإلكتروني مجالاً لمزيد من التوتر والتصيد.

ويمكن أن تشكل التطورات العلمية الأخرى - مثل التكنولوجيات الكمومية، وتطبيقات التكنولوجيا الأحيائية، وتعزيز القدرات البشرية، والمواد الجديدة والتصنيع - مخاطر على السلام والأمن الدوليين. ونشجع الدول على تحديد السبل المتعددة الأطراف لمواصلة تحليل تلك القضايا، بما في ذلك أوجه التآزر بين هذه التكنولوجيات، وعلى النظر في ثغرات الحوكمة.

ويجب عدم إغفال التنظيم الفعال للأسلحة التقليدية بوصفه عنصراً رئيسياً في معضلة الأمن الدولي. وهناك عدة جهود جماعية مشجعة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، بدءاً بالوثيقة الختامية التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى نتائج المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والعمل الجاري في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ويمثل هذا الأخير فرصة هامة للتصدي للتحديات المزدوجة المتمثلة في سوء إدارة الذخيرة: تفجيرها غير المخطط له وتحويل وجهتها.

للسلام والأمن على جبهات عديدة. لقد حان الوقت لتكثيف التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وكلها أدوات للأمن وتمثل الطريق الحقيقي الوحيد نحو سلام مستدام. وقد حان الوقت أيضاً للعمل معاً لاستعراض نهجنا الحالية لنزع السلاح ولتوحيد قوانا لصياغة رؤية جديدة للمستقبل.

وفي العام الماضي، أصدر الأمين العام تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982) الذي يدعو إلى وضع خطة جديدة للسلام، ما من شأنه أيضاً أن يوفر فرصة لتحديث رؤيتنا لنزع السلاح بغية ضمان الأمن البشري والوطني والجماعي. ويجري العمل على بلورة هذه الرؤية الجديدة. وسواصل مكثبي وشركاؤنا في الأمم المتحدة العمل مع الدول والجهات الأخرى المعنية لتحقيق هذه الرؤية. وأتمنى للجنة الأولى دورة مثمرة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على بيانها.

وقبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بأني أعول على تعاونها باقتصار مدة بياناتها على ٨ دقائق عندما تتكلم بصفقتها الوطنية و ١٢ دقيقة لمن يتكلم باسم عدة وفود في هذه الدورة. ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهمهم لذلك، سنستخدم آلية توقيت بحيث يبدأ الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلمين بالوميض عند بلوغ المتكلمين الحد الزمني المسموح به للإدلاء ببياناتهم. وحسب الاقتضاء، سأذكر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذكر خلال جلستنا التنظيمية يوم الخميس (انظر A/C.1/77/PV.1)، فإنني أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتهم لنشرها على البوابة الإلكترونية eStatements. وفي الوقت نفسه، أحض المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح بالترجمة الشفوية الكافية.

الجمعية العامة آخر انتكاسة في الجهود الرامية إلى تنشيط هذا العنصر الأساسي من الآلية. ولا يمكن أن تستمر دورة ٢٠٢٣ كالمعتاد. فقد طال انتظار إجراء دراسة حقيقية لطريقة عمل المؤتمر.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، يسرني أن هيئة نزع السلاح تمكنت بعد توقف دام ثلاث سنوات من العودة إلى المناقشات الموضوعية بشأن بندي جدول أعمالها. وأمل أن يترجم هذا الزخم الإيجابي إلى توصيات ملموسة في العام المقبل. تتطلب الجهود الناجحة لنزع السلاح وعدم الانتشار نهجاً شاملاً وتشاركية. ويسرني أن أبلغكم بأن مكثبي يواصل مبادرته الناجحة Youth4Disarmament. وقد زادت مشاركة الشباب في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بأكثر من ٥٠٠ في المائة منذ أن أطلق مكتبنا المبادرة في عام ٢٠١٩.

فالتعليم هو وسيلة رئيسية لتعميق المشاركة مع الشباب والجهات المعنية الأخرى. وبعد مرور ٢٠ عاماً على دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التنقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، لا يزال التنقيف في مجال نزع السلاح يزيد من حيث أهميته وصلته بالموضوع. ولتعزيز نطاقنا وتأثيرنا في ذلك المجال، يقوم مكثبي بوضع استراتيجية شاملة لتوجيه عملنا وتعزيز شراكاتنا مع واضعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى.

تتطلب الشمولية الهادفة المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية للمرأة. وفي هذا العام، ستناقش اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وللأسف، فإن الدعوة الأساسية في النص إلى المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة لكل من المرأة والرجل في عمليات نزع السلاح وصنع القرار لا تزال بعيدة المنال. وكنقطة بداية، أود أن أشجع الدول على مواصلة السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في وفودها.

ويجب أن تظل اللجنة الأولى، وهي لجنة نزع السلاح والأمن الدولي التابعة للجمعية العامة، عنصراً حيوياً في هيكل السلام والأمن الدوليين. ويجب البحث عن حلول ملموسة هنا. وهذا ينطبق على أهدأ الأوقات، ولكنه أكثر أهمية لأن المجتمع الدولي يواجه تحديات خطيرة

لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وزيادة تعزيز ذلك الهدف النبيل.

وترحب الحركة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. وترحب الحركة بعقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ وتؤكد دعمها الكامل لعمل الهيئة للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وعلاوة على ذلك، تحيط الحركة علماً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وبمعد اجتماعها الأول للدول الأطراف في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه الذي اعتمد إعلاناً وخطة عمل. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة في تعزيز الهدف المتفق عليه عالمياً المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها إزاء الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للدول الأطراف في المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء، على الرغم من المشاركات البناءة لدول الحركة الأطراف في المعاهدة. وتُعرب دول الحركة الأطراف في المعاهدة عن استعدادها للمشاركة في المناقشات والمفاوضات المقبلة بطريقة بناءة وشفافة وشاملة، بما يشمل جميع الدول الأطراف، من أجل التوصل إلى توافق للآراء.

وتدعو دول الحركة الأطراف في المعاهدة أيضاً إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات القاطعة التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠، وتكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وتشدد الحركة على أهمية تعزيز الوعي العام بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية. وترحب الحركة أيضاً بالاجتماعات

البنود ٩٠ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم تتولون الرئاسة هذا الصباح، سيدي. وأود أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل لحركة عدم الانحياز.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. تكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على استمرار قلقها إزاء الموقف الحالي الصعب والمعقد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه.

وتعرب الحركة أيضاً عن قلقها إزاء زيادة الإنفاق العسكري العالمي، وهو ما كان يمكن إنفاقه على الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر وإزالة الأمراض التي تؤثر على البشرية، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا.

وتؤكد الحركة من جديد موقفها بشأن نزع السلاح النووي الذي لا يزال يمثل الأولوية العليا المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢). وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء هذه الحالة المزرية التي جاءت نتيجة عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية والتهديدات التي تشكلها على نظام عدم الانتشار وعلى هيكل الأمن الدولي.

وتكرر حركة عدم الانحياز كذلك مع القلق أن إدخال التحسينات النوعية والكمية على الأسلحة النووية الموجودة تتعارض مع ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتكرر الحركة التأكيد على أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، على النحو الذي تأذن به قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من شأنه أن يتيح فرصة مهمة

وخاصة من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتعرب الحركة عن القلق إزاء قرار الولايات المتحدة عدم السعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على نحو ما أعلن في استعراضها للوضع النووي لعام ٢٠١٨، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأسلحة نووية عن تحقيق بدء نفاذ المعاهدة.

وتشير دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مع الارتياح إلى الأعمال الفعال للاتفاقية. وهي تحثّ الولايات المتحدة على اتخاذ كل ما يلزم من التدابير، بوصفها الدولة الطرف الوحيدة التي لم تفعل ذلك، لكفالة امتثالها للخطة التفصيلية لتدمير الأسلحة الكيميائية.

وتدعو دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي ملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية.

وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة له، تشدد الحركة على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعالج بطريقة جامعة وغير تمييزية مسألة حياة الجهات الفاعلة غير التابعة للدول لأسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء. وتؤكد الحركة من جديد الحاجة إلى منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وترحب باعتماد القرار ٧٥/٣١ المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح".

وتواصل حركة بلدان عدم الانحياز التأكيد على الحق السيادي للدول في حياة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها ونخائرها ذات الصلة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها. وتشدد الحركة على أنه ينبغي عدم فرض قيود لا مبرر لها على نقل هذه الأسلحة.

ولا تزال الحركة تشعر بقلق بالغ بشأن النطاق الواسع للعواقب الناجمة عن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها

والأنشطة السنوية التي تعقدها الأمم المتحدة لإحياء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتحيط حركة عدم الانحياز علماً بتمديد معاهدة ستارت الجديدة حتى عام ٢٠٢٦. وتدعو الحركة إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار تلك المعاهدة.

وتعتقد الحركة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها المعاهدات ذات الصلة هي خطوات إيجابية وتدابير مهمة نحو تعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار على الصعيد العالمي. وتهيب الحركة بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

إن دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تجدد التأكيد على المسؤولية الخاصة للدول المقدمة لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في تنفيذ ذلك القرار، ويساورها القلق إزاء استمرار عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.

وترحب الحركة بعقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفقاً للمقرر ٧٣/٥٤٦، وتتطلع إلى عقد الدورة الثالثة للمؤتمر. وتؤكد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ سيبقى سارياً إلى أن يتحقق هدفه، وأن تنفيذ المقرر ٧٣/٥٤٦ لا يمس بصلاحيات القرار والمقررات المذكورة وينبغي ألا يفسر على أنه يحل محلها.

إن حركة عدم الانحياز تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حياة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والحصول عليها واستيرادها وتصديرها. وتشدد الحركة أيضاً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية،

وتكرر الحركة التأكيد على تصميمها على نجاح فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار ٧٥/٢٤٠، وتتوه كذلك بعملية اعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق بتوافق الآراء.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يمثل هدفاً مشتركاً. وإذ تعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء استمرار عدم وجود تمثيل كافٍ لبلدان الحركة في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فإنها تطلب إلى الأمين العام والممثل السامي اتخاذ خطوات لكفالة التمثيل السليم والمتوازن والمنصف في المكتب.

وتؤكد الحركة من جديد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح. وتقف حركة عدم الانحياز على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في النهوض بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وسبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح، وتشدد على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

**السيد سميث (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

إن الجماعة الكاريبية تهنئكم، سيدي، وتهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. وأنتم تحظون بدعم وفودنا، ونتمنى لكم وللمكتب كل النجاح. كما نعرب عن امتناننا لسلفكم، سعادة السيد عمر هلال ممثل المغرب، على قيادته المقتردة لأعمالنا خلال الدورة السادسة والسبعين.

وتؤكد الجماعة الكاريبية من جديد اعتقادها بأن العالم يمر بالمنعطف الأكثر حرجاً منذ الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور عام على دورتنا الأخيرة، أصبحت توقعاتنا أكثر تشاؤماً. فنحن نواجه تضاملاً متزايداً في احتمالات تحقيق السلام والأمن المستدامين في جميع أنحاء العالم. ونفق تماماً مع تقييم الأمين العام غوتيريش في افتتاح المناقشة الرفيعة المستوى في ٢٠ أيلول/سبتمبر. فقد قال:

بصورة غير مشروعة. وتدعو الحركة جميع الدول، ولا سيما الدول المنتجة الرئيسية، إلى كفالة أن يقتصر توريد تلك الأسلحة على الحكومات أو على الكيانات التي تأذن بها على النحو الواجب.

وتحيط الحركة علماً بنجاح عقد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ووثيقته الختامية. وترحب الحركة بقرارها إنشاء برنامج دائم مكرس للزمالات للتدريب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لتطويع ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي. وقد أدى إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى تحديات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤكد الحركة مجدداً الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، في جملة أمور، بما في ذلك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وما فتئت حركة عدم الانحياز تؤكد على الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف عالمي وشامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف بكل جوانبها، يتم التفاوض المتعدد الأطراف فيه تحت رعاية الأمم المتحدة.

وترحب الحركة بما توصل إليه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار ٧٣/٢٧ ومع مراعاة الآراء الموضوعية المتباينة لجميع الدول الأعضاء، ترحب الحركة أيضاً باعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وتحيط الحركة علماً أيضاً باستنتاجات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، في تقاريره للأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠٢١.

وقد تضافرت جهودنا كمنطقة لمواجهة هذه المشاكل. غير أن التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف مطلب مطلق. وتؤكد الجماعة الكاريبية من جديد التزامها بمعاهدة الاتجار بالأسلحة، وهي إطار حاسم في التصدي لشبكة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولا تزال الجماعة الكاريبية تولي أولوية عليا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ويظل التنفيذ الكامل والفعال لصك التعقب عنصراً رئيسياً في الحد من العنف المسلح. لذلك رحبنا بحقيقة أن الاجتماع الثامن للدول المعقود مرة كل سنتين والذي عقد في وقت سابق من هذا العام تمخض عن وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وتعلق الجماعة الكاريبية أهمية كبيرة على تفعيل خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ونعتقد أن خريطة الطريق ستسهم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما هدف التنمية المستدامة ٤-١٦، الذي يتناول الحد من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠. ونعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لشركائنا الدوليين على المساعدة التي قدموها في متابعة ذلك المسعى الضروري.

وعلى الرغم من الفوائد المثبتة للتكنولوجيا الرقمية، يجب أن نعترف بأنها تمكّن الشبكات الإجرامية من العمل عبر الولايات القضائية. وتشكل هذه الأنشطة - نعم - تهديداً أمنياً لمنطقتنا، ولكن علاوة على ذلك، فإن هذه الشبكات تعرض للخطر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحبطها. وإن بناء القدرة على الصمود في المنطقة أمر مهم. لذلك فإن الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية تشمل مبادرات بالتعاون مع الشركاء الدوليين، وهي تهدف في جملة أمور

”يتخبط عالمنا في مشاكل عويصة. فالانقسامات تزداد شدة. وأشكال عدم المساواة تتفاقم. والتحديات تزيد انتشاراً.“ (A/77/PV.4، صفحة ١).

وذكر الأمين العام كذلك أننا ”في حاجة إلى هذا الأمل، بل أكثر من ذلك، نحن في حاجة إلى العمل.“ (المرجع نفسه). وتعتمد الجماعة الكاريبية على سيادة القانون لضمان حقنا في وجود آمن وسلمي. لذلك نواصل حثّ جميع الدول على العمل باستمرار في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

تأتي الأسلحة والذخائر غير المشروعة من خارج منطقتنا. ويشكل الضرر الذي يلحق بالمجتمع البشري والمؤسسات والموارد البشرية من جراء العنف المسلح تهديداً مباشراً وعميقاً لأمن واستقرار الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. واستخدام الأسلحة النارية - ولا سيما الأسلحة عالية القدرة - مسؤول عن معظم جرائم القتل في منطقتنا. يتناقض هذا العنف مع طموحات الجماعة الكاريبية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والعواقب مدمرة للمواطنين ومسؤولي إنفاذ القانون.

وتعمل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية للجماعة الكاريبية على تعزيز السلم والأمن الإقليميين من خلال تنفيذ خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية. وتتمثل خريطة الطريق في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن بين المبادرات الأخرى، تشمل التدابير تقديم المساعدة إلى أعضاء الجماعة الكاريبية في وضع وسن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية لكل عضو في إطار الشراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإجراء دراسة شاملة قائمة على الأدلة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى منطقة البحر الكاريبي وداخلها والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لهذا الاتجار - ومن المتوقع الانتهاء من الدراسة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛ وإنشاء وحدة استخبارات للجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية.

الجماعة الكاربيبية حث جميع الدول الأعضاء على دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأنها خطوة حيوية وتدرجية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن من المسلم به على نطاق واسع أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس نظام عدم الانتشار النووي. غير أن من المؤسف أنه لا يزال هناك غياب للثقة وحسن النية في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ومن المؤسف حقاً أن المجتمع الدولي لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وكذلك ما زلنا نكرر حثاً الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تنفذ، عاجلاً وليس آجلاً، التزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب الجماعة الكاربيبية عن خيبة أملها لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، بعد مرور ٢٦ عاماً على فتح باب التوقيع عليها. وتحقيقاً لتلك الغاية، ما زلنا نحث البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق عليها للتمكين من دخولها حيز النفاذ.

ولا يزال تعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الجنسين والمشاركة الكاملة والهادفة للشباب في جميع عمليات صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، أولوية بالنسبة لنا في الجماعة الكاربيبية. وفي ذلك السياق، ستقدم ترينيداد وتوباغو مرة أخرى، بدعم من الجماعة الكاربيبية، مشروع قرار بعنوان "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة" خلال دورة اللجنة الحالية. وترحب الجماعة الكاربيبية بتأييد جميع الدول الأعضاء لذلك النص التطلعي وتقدره.

وتعرب الجماعة الكاربيبية عن تقديرها مع الامتتان للعمل الهام الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ليما مع الدول الأعضاء في المنطقة. وكذلك ما زلنا نؤكد على تقديرنا للدعم التقني الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إلى وضع سياسة إقليمية لمكافحة الجريمة السيبرانية ووثيقة توجيهية تشريعية، بما يتسق مع أهداف استراتيجية الجماعة الكاربيبية للأمن السيبراني والجريمة السيبرانية.

ونلتزم بإنتاج سياسات وتشريعات تنسيقية بين الدول الأعضاء. وتشعر الجماعة الكاربيبية ببالغ القلق إزاء تحديث الترسانات النووية وغيرها من الترسانات والتعجيل بذلك. وقد شجعنا في وقت سابق من هذا العام صدور بيان مشترك عن قادة خمس دول حائزة للأسلحة النووية. وقد أكدت تلك الدول أنه "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض أبداً". ومع ذلك، شعرنا بالاستياء بعد بضعة أشهر إزاء التهديدات الصريحة والضمنية التي زادت من احتمال استخدام الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤيد الجماعة الكاربيبية تأييداً تاماً رأي الأمين العام بأن الأسلحة النووية لا توفر الأمن - بل مجرد المذبحة والفوضى. إن إزالة الأسلحة النووية من الوجود ستكون أعظم هدية يمكن أن نقدمها للأجيال القادمة.

ويسرّ الجماعة الكاربيبية، بوصفها جزءاً من إقليم أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية عملاً بمعاهدة تلاتيلوكو، أن تشارك المجتمع الدولي في الترحيب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ويستند دعمنا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية إلى الإيمان الراسخ بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، وجريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب الجماعة الكاربيبية بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في وقت سابق من هذا العام، والذي شهد اعتماد خطة عمل فيينا وإعلان الاجتماع الأول للدول الأطراف.

ونشعر بارتياح واعتزاز كبيرين، كمنطقة، بأن نشير إلى أن دولتين من الدول الأعضاء في الجماعة الكاربيبية، هما بربادوس وهاييتي، تعدان من بين آخر الموقعين على معاهدة حظر الأسلحة النووية، بينما انضمت غرينادا إلى قائمة الدول الأطراف في حزيران/يونيه. وتواصل

المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والمصادقة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى في نهاية المطاف دخولها حيز النفاذ.

وتعيد الرابطة تأكيد اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وإذ ترحب الرابطة بعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، فإنها تأسف لأنه اختتم أعماله بدون وثيقة ختامية بتوافق الآراء كان من شأنها أن توفر زخماً إضافياً تمس الحاجة إليه نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتواصل الرابطة دعوة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تجديد التزاماتها بالتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، ولا سيما المادة السادسة.

وتدعو الرابطة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الوفاء بجميع التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي، وتشدد على ضرورة تقيدها بالمساءلة من خلال معايير - إجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً بشأن نزع السلاح النووي مع تحديد مواعيد نهائية - والإبلاغ عن تنفيذها لالتزاماتها إلى أن يتحقق هدف القضاء التام بطريقة منظمة تسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة البناءة في تقاريرها.

وتعيد الرابطة التأكيد على حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا سيما من أجل تميماتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، تركز شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا جهودها لتعزيز التعاون فيما بين الهيئات التنظيمية النووية وزيادة تعزيز السلامة والأمن والضمانات النووية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ستواصل الرابطة تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا كذلك ما أحرز من تقدم في تنفيذ الترتيبات العملية لعام ٢٠١٩ بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والسلامة والأمن والضمانات النووية.

وفي الختام، نقر بالدور الحيوي والمتبصر الذي يواصل المجتمع المدني الاضطلاع به في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونشيد بمنظوره الفريد وإسهامه. ونتعهد بمواصلة تعاوننا مع المجتمع المدني لإحراز تقدم في نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين.

**السيد تشينداونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. تؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم وانتخابهم. ونعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على قيادتهما للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح.

لا يزال هيكल السلام والأمن العالميين يتعرض - في خضم التحديات التي يواجهها العالم على جبهات متعددة، لا سيما فيما يتعلق بضمان التعافي المستدام والشامل من مرض فيروس كورونا - لضغوط من التوترات المتزايدة بين الدول الكبرى وتحديث الترسانات النووية وسباق التسلح المتسارع والنزاع المستمر في أجزاء مختلفة من العالم. وتظل الرابطة ملتزمة التزاماً كاملاً بتعزيز تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الدولي بوصفهما أنجع الوسائل لتحقيق السلم والأمن العالميين.

وتكرر الرابطة تأكيد دعمها للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يزال يساور رابطة أمم جنوب شرق آسيا القلق إزاء العواقب الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية على صحة الناس وسبل عيشهم الاجتماعية والاقتصادية وبيئتهم وتتميتهم المستدامة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها.

وتعيد الرابطة تأكيد موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير. وقد صادقت جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونشارك الآخرين في حث الدول المتبقية

محاكاة المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على قدرات الاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية، الذي أجري في مانيل في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه. وكذلك نود أن نسلط الضوء على إنجازات شبكة خبراء الدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز تعاون إقليمي أكبر في ذلك المجال.

وتعيد الرابطة التأكيد على أن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول وأن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون محصوراً على الأغراض السلمية فقط وللمنفعة الجماعية للبشرية. وتعيد الرابطة التأكيد، في ذلك الصدد، على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه يكتسي أهمية حيوية. ونشدد على الحاجة إلى فهم مشترك وقبول معايير وقواعد ومبادئ سلوك مسؤول توضع من خلال مشاركة وتفاوض متعددي الأطراف، ونحث جميع الدول الأعضاء على احترام جميع صكوك الأمم المتحدة ذات العلاقة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وضمان تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وفي ذلك السياق، ترحب الرابطة بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية عملاً بالقرار ٢٣١/٧٦ وقد قدمت الرابطة ورقة عمل وأدلت ببيانات مشتركة خلال الدورتين الأوليين للفريق العامل.

وتسلم الرابطة بالحق والاختصاص المشروعين للدول ذات السيادة في استخدام الأسلحة التقليدية لصون الأمن الداخلي والدفاع عن السلامة الإقليمية، مع التشديد على ضرورة التصدي لتزايد الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويهدد السلم والأمن. وترحب الرابطة، في ذلك الصدد، باعتماد التقرير النهائي للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بتوافق الآراء.

والرابطة مسرورة من الدور الذي يضطلع به المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة، الذي يعمل كمركز امتياز

وتعيد الرابطة تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك). ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، التي تم تمديدتها لفترة خمس سنوات أخرى، ٢٠٢٣-٢٠٢٧. ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعقدة، وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة بانكوك.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تعيد الرابطة التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي عقدت اجتماعها الأول للدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتحافظ الرابطة على التزامها القاطع بدعم القواعد المناهضة لوجود واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. ونؤيد بقوة الدور المركزي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونرحب بالتقدم الذي أحرز في القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧.

وتشير الرابطة كذلك إلى الذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتعيد تأكيد التزامنا بتلك المعاهدة التاريخية. ونسلم بضرورة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ونشير إلى عدم وجود تدبير للتحقق، ويشكل هذا الأخير تحدياً لفعالية الاتفاقية. كما إننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والمساعدة والتبادلات الدولية في مجال السموم والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتنفيذ الناجح لتمارين

وتمشيا مع ما تقدم، تؤيد الرابطة التنفيذ الكامل والفعال للجهود الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبرنامج الأمين العام لنزع السلاح للنهوض بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمناقشة المثمرة التي جرت في حلقة عمل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لدول رابطة أمم جنوب شرق آسيا يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر، في بانكوك، التي ساعدت على تعزيز شبكة إقليمية بين جهات الاتصال المعنية بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن تنفيذه.

وفي الختام، ستبذل الرابطة كل جهد ممكن للإسهام على نحو بناء في العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الأولى نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

**السيد بلانكو كوندري (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):**  
يشرفني أن أتكلم باسم الدول الثماني الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وهي: بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، وبلدي الجمهورية الدومينيكية.

نود أن نهنئكم، السفير موهان بيريس، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم. ويمكنكم التعويل على دعم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل اختتام هذه الدورة بنجاح.

ونود نحن، البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، الأطراف في المعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لتنفيذها، أن نعيد تأكيد اقتناعنا بأن السلام والأمن الدوليين سيتحققان باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتقيدها، وقبل كل شيء بالامتثال عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نود أن نعيد تأكيد التزامنا الطويل الأمد بنزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، التي نعتبرها ذات أهمية كبيرة لصون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

في تعزيز جهود الرابطة للتصدي لمسألة المتفجرات من مخلفات الحرب وزيادة الوعي بخطر هذه المخلفات وسط المجتمعات المتضررة. ونعرب عن تقديرنا لشركاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الحوار والشركاء الخارجيين والمنظمات الدولية في الإسهام في تنفيذ المشاريع وتشغيل المركز.

وتعيد الرابطة تأكيد التزامها ببناء فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومأمون ومستقر ويمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيئي وسلمي وقادر على الصمود. ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي بتوافق الآراء خلال الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وستواصل الرابطة تقديم كامل الدعم والتعاون للسفير برهان غفور، ممثل سنغافورة، بوصفه رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وقد قمنا، في المنطقة، بتحديث استراتيجية التعاون في مجال الأمن السيبراني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٠٢١-٢٠٢٥ وأنشأنا فريق التصدي للطوارئ الحاسوبية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يساعد على تعزيز استجابة المنطقة وتأهبها لحوادث الأمن السيبراني. كما تشيد الرابطة بدور أنشطة التوعية بالأمن السيبراني وبرنامج بناء القدرات الذي يضطلع به مركز تميز الأمن السيبراني المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وسنغافورة، في سنغافورة، ومركز مركز بناء قدرات الأمن السيبراني بين الرابطة واليابان، في بانكوك، في استكمال جهود الرابطة القائمة في بناء وضع إقليمي للأمن السيبراني.

وفي ظل التفاعلات الحالية في البيئة الأمنية الدولية، تشدد الرابطة كذلك على ضرورة الحفاظ على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة وتعزيزها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى الانخراط البناء مع تلك الآليات للنهوض بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح.

المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اختتم أعماله من دون التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد وثيقة ختامية تسمح بإحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة، على الرغم من المشاركة القيمة لأغلبية الدول الأطراف والجهود التي بذلتها الرئاسة.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها الفاطعة بإزالة ترساناتها النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المنبثقة عن مؤتمراتها الاستعراضية. ونعيد التأكيد على أن معاهدة عدم الانتشار لا تنشئ أي حق في حيازة أي دولة للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، لأن المعاهدة تنشئ وضعا انتقاليا.

ونرحب بنجاح عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، وكذلك نرحب بمخرجاته: إعلان وخطة عمل فيينا. وسنعمل على نحو بناء واستباقي في اجتماعها المقبل للدول الأطراف.

كما نرحب بالمصادقة مؤخرا على معاهدة حظر الأسلحة النووية من قبل دولتين من دولنا الأعضاء، جمهورية غواتيمالا، في ١٣ حزيران/يونيه، وبلدي، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا الوسطى، بتلك التصديقات، تكون أول منطقة دون إقليمية في العالم تنضم إلى ذلك الصك الهام، الأمر الذي يجعلنا نعتر ونعيد تأكيد موقفنا التاريخي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، لصالح صون السلم والأمن الدوليين. ونعيد تأكيد إدانتنا القوية لأي نوع من أنواع التجارب النووية في أي مكان ومن قبل أي كان، ونحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء أي نوع من تجارب الأسلحة النووية.

ونكرر التأكيد على أهمية وضرة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتؤكد البلدان الأعضاء في المنظومة اقتناعها الراسخ بأن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمثل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإذ تدرك الدول الأعضاء في المنظومة التهديد المستمر الذي تشكله الأسواق غير المشروعة للأسلحة التقليدية وأجزائها وذخائرها ومكوناتها وإساءة استخدامها وتكديسها المفرط والمزعزع للاستقرار، كمظهر من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن الآثار المترتبة على عدم وجود ضوابط على الاتجار بالأسلحة في مناطق العالم المختلفة، فإنها ستواصل التركيز على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدماج برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها في التشريعات الوطنية لكل منها.

ونعيد التأكيد على أن المساعدة والتعاون الدوليين شرطان لا غنى عنهما للتنفيذ الناجح لبرنامج العمل وتشريعاتنا الوطنية في ذلك النطاق. وترحب الدول الأعضاء في المنظومة، في ذلك الصدد، بالوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه.

ونعتر بكوننا جزءا من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو)، وهي صك أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان على الصعيد العالمي. ولهذا السبب أيضا، نرحب بدورتي مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ونتطلع إلى دورته الثالثة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظومة، حجر الزاوية في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وفي تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي النهوض بهدف نزع السلاح النووي. ونأسف وننوه مع القلق إلى أن

الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في الفترة من ٤ إلى ٢١ نيسان/أبريل، بعد ثلاث سنوات من الجمود. ونأمل أن يستمر عملها باتساق وأن تتمكن من الوفاء بولايتها بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة.

وتحت المنظومة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على البرهنة على إرادتهم السياسية لضمان بدء عمله الموضوعي من دون مزيد من التأخير.

وأخيراً، نسلط الضوء على العمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن المساعدة التي يقدمها لبلدان المنطقة في تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه، نشيد بجميع الجهود التي تبذلها مختلف وكالات نزع السلاح التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحقيقاً لذات الغاية.

**السيد هيرمان (الدانمرك)** (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن أخطب اللجنة بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

لقد تغيرت البيئة الأمنية العالمية والأوروبية بشكل كبير، هذا العام. فقد غزا الاتحاد الروسي جاراً، بلداً ذا سيادة، هو أوكرانيا. وخلال الأشهر السبعة الماضية، استخدم الاتحاد الروسي طائفة واسعة من الأسلحة التقليدية، بطريقة تتعارض في كثير من الأحيان مع التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وانخرط في خطاب نووي خطير وغير مقبول على الإطلاق وهدد مراراً باستخدام الأسلحة النووية.

وأود أن أكون واضحاً - تدين بلدان الشمال الأوروبي بأشد العبارات الممكنة عدوان الاتحاد الروسي من دون سابق استفزاز وغير المبرر على أوكرانيا. ويشكل الغزو انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويقوض بشدة الأمن والاستقرار الأوروبيين والعالميين. وندين بشدة الاستفتاءات غير القانونية وما تلاها من ضم غير قانوني من قبل روسيا لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون الأوكرانية. كما ينتهك العدوان الروسي الضمانات

ويساور الدول الأعضاء في المنظومة القلق إزاء الزيادة المستمرة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية منذ عام ٢٠٠٠، وبالتالي بشأن الإنفاق العسكري المفرط، الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ ٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢١. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تخصيص الموارد المستخدمة لصالح سباق التسلح لتعزيز عملنا نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق عالم أكثر عدلاً وسلاماً واستقراراً.

ولا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. وتشدد المنظومة على أهمية التعاون في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، وتأمل في أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

وتدعم المنظومة جميع الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

ونحبذ تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وتشجيع الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن السيبراني ومنع الجريمة والهجمات السيبرانية، ومع مراعاة أن وجود بيئة مفتوحة وأمنة ومستقرة وسهل الوصول إليها وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي للجميع.

وفي ذلك الصدد، نشير مع الارتياح إلى أعمال الدورات الموضوعية الثلاث للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، واعتماد الوثيقة المعنونة "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" (انظر A/77/275) بتوافق الآراء، والتي تتضمن التقرير المرحلي الأول لمناقشات الفريق العامل. ونقر بقيمة هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وبدورها بوصفها هيئة تداولية. وفي ذلك السياق، نرحب بعقد

وكذلك نعيد تأكيد تأييدنا للتفاوض المبكر على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها. وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ في المستقبل، نحث جميع الدول التي لم تعلن بعد وقفا اختياريًا فورًا لإنتاجها للمواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وتلتزم به على أن تفعل ذلك.

وتتعهد بلدان الشمال الأوروبي بتقديم دعمها الكامل والمستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة دور حاسم في دعم تنفيذ معاهدة عدم الانتشار من خلال نظام ضماناتها. ونرى أن إبرام اتفاق ضمانات شاملة مع بروتوكول إضافي هو معيار التحقق الدولي،

ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة تأييدًا تامًا. ويساورنا قلق متزايد إزاء انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي. فنحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق ومعالجة مسائل الضمانات المعلقة من دون تأخير. وندعو إيران إلى العودة إلى المفاوضات في فيينا من دون مزيد من التأخير.

إن عمليات الإطلاق غير القانونية للقذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام تهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لهذه المسألة على النحو الملائم. ويساور بلدان الشمال الأوروبي قلق بالغ لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير برنامجها للأسلحة النووية، واستعدادها للشرع في البدء باستخدام الأسلحة النووية، وأنها تستبعد إجراء مفاوضات بشأن التقييد بالتزاماتها. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية والبالتية وعلى إعادة الالتزام بإجراء مفاوضات هادفة. فإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وفقًا لقرارات مجلس الأمن هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية. ولا يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحصل على مركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقًا لمعاهدة عدم الانتشار.

الأمنية التي قدمت لأوكرانيا في مذكرة بودابست. وذلك كان ضمانًا مرتبطًا بتخلي أوكرانيا عن الأسلحة النووية على أراضيها والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتدين بلدان الشمال الأوروبي جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونعتقد اعتقادًا راسخًا أنه يجب مساءلة روسيا عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. كما ندين بيلاروس لدورها في العدوان الروسي.

لقد تأثر هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف تأثيرًا شديدًا بهذا السلوك. ونأسف أسفًا عميقًا لأن روسيا وحدها اختارت عرقلة التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس. وتشارك بلدان الشمال الأوروبي بقوة في السعي إلى تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر من خلال المشاركة في مبادرات مثل مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق من الأسلحة النووية والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد بعث فينا الأمل مستوى الأرضية المشتركة التي تحققت بشأن عدة مسائل مثيرة للانقسام وما أبدته الدول الأطراف من التزام قوي بالمعاهدة. ونتطلع إلى دورة الاستعراض المقبلة وسنسعى إلى زيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وهدفها النهائي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وعنصر هام لاستخدام الطاقة النووية وتطويرها في الأغراض السلمية في المستقبل.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء لا يتجزأ من هيكل نزع السلاح النووي. ونحث بقوة الدول غير الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والمصادقة على المعاهدة، الأمر الذي يضمن فرض حظر ملزم قانونًا على التجارب النووية. ونحث جميع الدول على التقييد بالوقف الاختياري لتجارب التجارب النووية وأي تجارب نووية أخرى.

ولذا فإننا نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وتقع على عاتق كبار مصدري الأسلحة ومستورديها وبلدان المرور العابر مسؤوليات خاصة في ذلك الصدد. وتكتسي الشفافية وتبادل المعلومات أهمية قصوى في الحد من خطر تحويل الوجهة. ومن أجل تحقيق التنفيذ الفعال للمعاهدة، من الضروري إيلاء الاهتمام لمخاطر أعمال العنف الجنساني الخطيرة.

وتشكل التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً رئيسياً للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي الصكوك التي تعالج تلك المسألة الهامة، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخطة الأمين العام لنزع السلاح.

وتقدر بلدان الشمال الأوروبي العمل الموضوعي الذي قام به خلال السنوات الماضية فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونعتبر المؤتمر المعني بأسلحة تقليدية معينة أنسب محفل لمناقشة المسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال. وسيكون من المهم المضي قدماً في العمل بشأن المبادئ والمعايير القابلة للتطبيق، لا سيما من أجل ضمان تحكم بشري مجد ومساءلة عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة في السنوات القادمة. ونحن ملتزمون بالسعي إلى تحقيق نتيجة تعزز ضرورة الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي التزاماً راسخاً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إننا نعتبر الفضاء الخارجي صالحاً مشتركاً لمنفعة الجميع. ويلزم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على السلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي وتعزيزها. وتحققاً لتلك الغاية، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول ونُدعمه. ونرحب بتعهدات الدول بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل.

وعودة ظهور الأسلحة الكيميائية تهديد ملح للسلام والأمن الدوليين. إنه خطير ومزعج للغاية ويجب التعامل معه بحزم وبشكل جماعي. وقد أثر تآكل القواعد المناهضة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف خرق واضح للقانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويمكن أن يرقى إلى أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية. وستيسر قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد مرتكبي تلك الجرائم البشعة محاسبة المسؤولين عنها. ونشدد على ثقتنا الكاملة التي لا لبس فيها في موضوعية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها واستقلالها وخبرتها التقنية.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية دعامة حيوية لنظام نزع السلاح. وبالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل هذا العام والجائحة العالمية، فإن الوقت قد حان لإعادة الالتزام بتلك المعاهدة الهامة والاهتمام بشكل بناء بتنفيذها. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي الصك الدولي المستقل الوحيد للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

تميل أسلحة الدمار الشامل إلى الهيمنة على حوار نزع السلاح ولأسباب وجيهة. غير أن هناك مسائل هامة أخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

فبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ويلزم تنفيذ خطة عمل أوسلو القوية والطموحة لعام ٢٠١٩ وخارطة الطريق بتصميم راسخ من أجل تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥. ونحث الدول المشاركة الأخرى على الانضمام إلينا في ذلك الجهد ونأمل أن يوقع المزيد من الدول على تلك المعاهدة الناجحة، التي تسهم إسهاماً كبيراً في القضية الإنسانية.

وتؤكد المجموعة أن الإطار متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي التي تزداد أهميتها بشكل بالغ، خاصة في ظل التطورات الدولية الراهنة التي تشهد تصعيدا خطيرا وتزايدا في احتمالات استخدام الأسلحة النووية.

وتود المجموعة العربية أن تعرب مجددا عن قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مجال نزع السلاح، والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

تؤكد المجموعة مجددا على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في جميع أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، فضلا عما يمثله من انتهاك وتحد للعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١).

وعلى ضوء مرور ٢٧ عاما على اتخاذ قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تعيد المجموعة التأكيد على قلقها البالغ بسبب استمرار المماثلة من قبل بعض الأطراف المعنية في تنفيذ هذا القرار. وتذكر المجموعة بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان

إن الفضاء السيبراني الذي يمكن الوصول إليه عالميا والحر والمفتوح والأمن أساسي لكيفية عمل العالم الآن، أكثر من أي وقت مضى. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي بتعزيز التطبيق الكامل للقانون الدولي الساري في الفضاء السيبراني. ونرحب بالجهود الرامية إلى دعم التنفيذ العملي لإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الحاسوبي من خلال وضع برنامج عمل.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي باختتام عملية تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويمثل الإعلان نتيجة إيجابية في وقت تتعرض فيه البيئة الأمنية الدولية لضغوط شديدة.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أنتقل إلى مسألة ينبغي أن تأتي من دون عناء وينبغي تعميمها في عملنا وإجراءاتنا ومضموننا، وهي نوع الجنس. فينبغي أن تكون الجوانب الجنسانية في جميع المجالات وتمكين المرأة وإدماجها الكامل في عملنا الموضوعي هي النظام اليومي.

وستبذل بلدان الشمال الأوروبي كل جهد ممكن للإسهام بشكل بناء في العمل الهام للجنة الأولى وخارجها.

**السيد بحر العلوم (العراق):** يسعدني أن أقدم إليكم بخالص التهنية، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، كما نتقدم بخالص التهاني لهيئة مكتبكم الموقر. وإننا إذ نؤكد على ثققتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال اللجنة، فإننا نعرب عن الدعم الكامل من جانب المجموعة العربية لرئاستكم خلال هذه الدورة التي تتعقد في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقة. كما تعرب المجموعة العربية عن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز.

تعيد المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وتشدد على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة النووية، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة والسعي نحو تسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

(A/77/64)، وما تضمنه من ترحيب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأطراف المشاركة في الدورة الثانية، وتأكيد على أن عملية المؤتمر توفر فرصة ثمينة وإطاراً مفيداً لدول المنطقة للانخراط في حوار جاد وبنّاء الطمأنينة وبناء الثقة فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الخالية، وإشادته بالنهج البناء والشفاف والشامل الذي اعتمده الرؤساء المتعاقبون والدول المشاركة في المؤتمر مع مواصلة دعوته جميع الأطراف في المنطقة إلى المشاركة فيه، ومطالبة المجتمع الدولي بدعم للمؤتمر، بالإضافة إلى تأكيد التزامه بتنفيذ الولاية المنوطة به في مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ لعام ٢٠١٨.

وتدعو المجموعة العربية مجدداً إلى تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤكد على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي. كما تؤكد المجموعة على ضرورة تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الأعمال الكاملة لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية طالما امتثلت لالتزاماتها وفقاً لاتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويأتي انعقاد هذه الدورة بالتزامن مع الذكرى الثانية والخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ والذكرى السابعة والعشرين لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي ينبغي أن يدفعنا جميعاً للعمل على اتخاذ إجراءات عملية من شأنها ضمان استمرار المعاهدة والمضي قدماً بتنفيذ التزاماتها وجني ثمارها.

ومن هذا المنطلق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية على التوالي (التاسع لعام ٢٠١٥ والعاشر لعام ٢٠٢٢) في التوصل إلى وثيقة ختامية، الأمر الذي يلقي بظلال سلبية على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي. وتدعو

ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد للمعاهدة إلى أجل غير مسمى في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها عام ١٩٩٥.

وفي هذا الإطار، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجدداً إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، متطلعة إلى استمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء، وفي مقدمتها الدول الداعية للسلام والحريصة على إعلاء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة من دون ازدواجية في المعايير، كما تؤكد المجموعة دعمها للقرار ٢٤/٧٢ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، وبنجاح تلك الدورة في التوصل إلى نتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/75/63. كما ترحب بانعقاد الدورة الثانية برئاسة دولة الكويت الشقيقة، التي نجحت في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، إلى جانب اعتماد تقرير ختامي. وتتطلع المجموعة العربية إلى عقد الدورة الثالثة للمؤتمر برعاية الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وتحت المجموعة جميع الأطراف المدعوة إلى هذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وتعرب المجموعة العربية عن تقديرها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بالوثيقة

المجموعة بالقرار ٣٤/٧٠ وتشدد على أهميته بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهد نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولذا، فقد حان الوقت لمواصلة مجاهرتنا برفضنا لبطء وتيرة خطى الدول الحائزة للأسلحة النووية وافقارها لحسن النية وعدم التزامها بتفكيك أسلحتها النووية.

وتشعر المجموعة الأفريقية بخيبة أمل عميقة إزاء فشل مؤتمر استعراض آخر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يتمكن من الاتفاق على إحراز أي تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. إن فشل مؤتمر استعراضي واحد أمر سيء بما فيه الكفاية. وفشل مؤتمرين استعراضيين متتاليين يعصف بمعاهدة عدم الانتشار في غمار المجهول ويضع مصداقية المعاهدة واستدامتها في ورطة عميقة، معرضاً سلامنا وأمننا الجماعيين للخطر.

تعيد المجموعة الأفريقية تأكيد الدور المركزي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في إسهاماتها في معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وفي ذلك السياق، تظل المجموعة الأفريقية ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي تؤكد من جديد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر درعاً للأراضي الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة واختبار تلك الأسلحة في كامل الفضاء الذي يشكل القارة الأفريقية.

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وعلى ذات المنوال، تشير المجموعة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بالمقرر ٥٤٦/٧٣ ونرحب بانعقاد الدورة الأولى برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية والدورة الثانية برئاسة دولة الكويت. وتدعو المجموعة الأفريقية جميع الأطراف المدعوة إلى مواصلة المشاركة البناءة بحسن نية من أجل التفاوض

إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة الحادي عشر من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس، لضيق الوقت سأتوقف هنا وستكون المداخلة موجودة على الموقع الشبكي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أغتتم هذه الفرصة لأشكر السفير بحر العلوم على إسهامه في اللجنة بصفته رئيسها السابق.

**السيد محمد باندي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم دعم المجموعة الأفريقية وتعاونها.

وتؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وتود أن تدلي بالملاحظات التالية.

تجري هذه المناقشة العامة في وقت يتآكل فيه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال الأمن الدولي يتدهور في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات هائلة للسلم والأمن. وفي ذلك الصدد، تشدد المجموعة الأفريقية على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف لمعالجة نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، وفقاً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وتعيد المجموعة التأكيد على أنه لا توجد بدائل لنهج بناء متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح العالمية.

فبالأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية، وإذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك وتحديث أسلحة الدمار الشامل هذه، فلا يمكن ضمان أمننا الجماعي. ولذلك، ترحب

تأكيد دعمها لخطة عمل فيينا التي اعتمدها الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، لتيسير التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وأهدافها وغاياتها. وفي ذلك الصدد، تود المجموعة أن تحت جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الواقعة تحت ما يسمى بالمظلة النووية، على اغتنام الفرصة للتوقيع والمصادقة على المعاهدة في وقت مبكر والسعي إلى تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية وامتلاكها لا يضمن الأمن، فهي تأكيد على مخاطر استخدامها المحتمل. ويجب أن يكون عالماً، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على ضرورة أن تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مواصلة تحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو رفع مستوياتها أو تجديدها أو إطالة أعمارها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعيد التأكيد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث على الأمل في وقف مواصلة تحديث الأسلحة النووية وتطويرها أو انتشارها الرأسي والأفقي، وتسهم بالتالي في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتدعو المجموعة المجتمع الدولي إلى تجديد دعمه للتشجيع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتدعو المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك، مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في الإجراء ١٠ من خطة العمل لعام ٢٠١٠.

وتعيد المجموعة الأفريقية التشديد على الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق

على معاهدة ملزمة قانوناً تفي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتؤكد المجموعة الأفريقية أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتشدد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة ضمان التزام الدول بتنفيذ اتفاقات الضمانات وفي توفير وتعزيز الدعم والتعاون التقنيين، فضلاً عن استخدام العلم والتكنولوجيا إلى أقصى حد لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتشدد المجموعة الأفريقية على الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المفاوضات بشأن الأسلحة النووية في هذه الدورة، ولا سيما العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تجريبها، سواء عن طريق الصدفة أو كعمل متعمد. وتلاحظ المجموعة الخطوات التي قطعتها الدول، وتواصل دعوة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الحسبان العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام تلك الأسلحة على صحة البشر والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، في جملة أمور، فضلاً عن اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لضمان تفكيك تلك الأسلحة والتخلي عنها.

وتظل الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، تعيد المجموعة التأكيد على الحاجة الملحة إلى خلو كوكبنا من الأسلحة النووية، لأن وجودها يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين وتهديداً وجودياً للبشرية. وتؤيد أفريقيا هدف نزع السلاح النووي الكامل بوصفه الشرط الأساسي الأهم لصون السلم والأمن الدوليين. وبتلك الروح تذكر المجموعة الأفريقية بالدخول التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

وتعيد المجموعة تأكيد تأييدها الكامل لاعتماد إعلان الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعنون "التزاماً بعالم خال من الأسلحة النووية"، الذي أعاد تأكيد التصميم على تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكذلك تعيد المجموعة

وترحب المجموعة الأفريقية بالتقدم الذي أحرز في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وتشير المجموعة كذلك إلى الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي اختتمت أعمالها في ٢٩ تموز/يوليه، وترحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول بتوافق الآراء، الذي صدر في مرفق الوثيقة A/77/275، المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢.

وتشدد المجموعة على أهمية منع حدوث سياق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال صك ملزم قانونا يكمل الإطار القانوني الدولي. سيتم تعميم النص الكامل لهذا البيان من خلال البوابة الإلكترونية eStatements.

#### السيدة جنكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخاب سري لانكا رئيسة للجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين. كما نهني أعضاء المكتب الآخرين وملتزم بالعمل مع كل منهم من أجل إنجاح الدورة.

لا معنى لف والدوران. فنحن نجتمع هذا الشهر في ظل ظروف استثنائية. والنظام الدولي القائم على القواعد الذي هو في صميم ميثاق الأمم المتحدة يتعرض للهجوم. والهياكل التي أنشأناها للحفاظ على الأمن والاستقرار تتعرض للهجوم.

وهناك العديد من العوامل التي تسهم في ذلك، بما في ذلك الضغط على الآلية الدولية الذي فاقمه الاتحاد الروسي بلا شك.

وسواء من خلال غزوها الشامل غير المشروع وغير المبرر لأوكرانيا، أو سيطرتها بالقوة على المرافق النووية الأوكرانية السلمية، أو القعقة المتهورة لسيوفها النووية والنشر المتقشي لمعلومات مضللة بشأن استخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية، أو من خلال قيامها بشكل منفرد بعرقلة توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد تصرفت موسكو

تسلح في الفضاء الخارجي، في جملة أمور. وتشدد المجموعة الأفريقية على الأهمية الكبيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وترحب المجموعة بعقد دورة عام ٢٠٢٢ لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل برئاسة جنوب أفريقيا.

ولا يزال يساور المجموعة الأفريقية قلق بالغ إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في قارة أفريقيا. وتظل المجموعة ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وترحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، الذي عقد في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه في نيويورك.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس في جنيف. وتحت المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس فقط الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة على الصعيد الدولي. وتعيد المجموعة التأكيد على الحق السيادي للدول في اقتناء الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وترحب المجموعة باضطلاع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بتعميق شراكته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في سياق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويحتاج المركز إلى المساعدة في تعزيز ولايته وتنفيذها، وتود المجموعة أن تغتنم هذه الفرصة لتدعو إلى تقديم المزيد من المساعدة لتعزيز جهوده وضممان استمراره بهذا الزخم في تنفيذ ولايته.

التي يتعرض لها رواد الفضاء، وتعرض للخطر استكشاف واستخدام جميع الدول للفضاء الخارجي. إن الدول المسؤولة لا تنخرط في مثل هذا السلوك.

وبغية تشجيع ضبط النفس ووضع قاعدة ضد هذه التجارب، ستقدم الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو جميع البلدان إلى الالتزام بعدم إجراء هذه التجارب الصاروخية. مشروع القرار هذا هو خطوة هامة نحو الحد من الخطر على السلم والأمن الدوليين الناجم عن ذلك النوع من التجارب، وإبقاء عالم البشرية بأسره خاليا من الحطام الفضائي الخطير الذي ينجم عن هذه التجارب، والحفاظ على قدرة جميع البلدان على العمل في الفضاء الخارجي والاستفادة منه. ونحن نطلب تأييد الأعضاء لمشروع القرار هذا.

وستواصل الولايات المتحدة أيضا دعم معاهدة عدم الانتشار كأساس لأمننا المشترك ومصالحنا المشتركة في منع زيادة انتشار الأسلحة النووية وتجنب اندلاع الحرب النووية. وقد يرى البعض في عدم التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة دليلا على الفشل. نحن لا نتفق مع هذا الرأي. فلقد كانت كل دولة طرف حاضرة - قرابة ١٥٠ دولة - مستعدة لتأييد الوثيقة الختامية باستثناء بلد واحد: روسيا. هذا ليس فشلا للمعاهدة أو حتى لعملياتها السياسية؛ بل كان عملا قامت به دولة واحدة. وحقيقة أن أطرافا كثيرة احتشدت حول المعاهدة هي أمر رائع ودليل على أنه رغم خلافاتنا إلا أنه لا يزال هناك مما يوحدنا أكثر مما يفرقنا.

وستواصل الولايات المتحدة التأكيد على الحاجة إلى الاستقرار الاستراتيجي، والسعي إلى تجنب سباقات التسلح المكلفة، وتيسير ترتيبات الحد من المخاطر وتحديد الأسلحة حيثما أمكن ذلك، مع الحفاظ على رادع نووي مأمون وآمن وفعال والتزامات ردع موسعة وقوية وذات مصداقية.

وستواصل أيضا تأييدنا القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بينما ندعم مبادرات نزع السلاح مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح

دون اعتبار للقانون الدولي أو مبدأ المساواة في السيادة أو المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. لقد استهزأت موسكو في الأسبوع الماضي مرة أخرى بالقانون الدولي في محاولة منها للاستيلاء على الأراضي حيث أجرت استفتاءات صورية في أوكرانيا تحت فوهة المدافع الروسية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر موقف الأمين العام بأن أي ضم لأراضي دولة ما من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكاً لمبادئ الميثاق والقانون الدولي. الولايات المتحدة لا تعترف ولن تعترف أبداً بشرعية أو نتيجة هذه الاستفتاءات الزائفة، ولن تعترف أبداً بأي أرض تحاول روسيا الاستيلاء عليها أو تزعم بضمها ولن تعتبرها أي شيء آخر غير أنها جزء من أوكرانيا. من الواضح أن روسيا اختارت عمداً طريق الحرب والدمار، على عكس نواياها المعلنة.

لقد شهدنا أيضا استمرار جمهورية الصين الشعبية في تكديس الأسلحة النووية بسرعة، واستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير الأسلحة النووية والقذائف.

في ٣ كانون الثاني/يناير، أكدت جمهورية الصين الشعبية وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة المبدأ القائل بأنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبداً. والولايات المتحدة تتمسك بهذا المبدأ. سنواصل السعي إلى اتباع نهج دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف لتجنب النزاعات العسكرية، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وزيادة التفاهم والثقة المتبادلين، ومنع سباق التسلح الذي لن يفيد أحداً ويعرض الجميع للخطر. وهذا ما سيوجه عملنا هنا في اللجنة الأولى.

في ١٨ نيسان/أبريل، وردا على تهديدات واضحة وملحة لأمن الفضاء واستدامته، أعلنت نائبة الرئيس هاريس التزام الولايات المتحدة بعدم إجراء تجارب صاروخية مدمرة مضادة للسواتل بالصعود المباشر. فهذه التجارب خطيرة، وتقوض السلم والأمن الدوليين، وتعرض للخطر استدامة الفضاء الخارجي على المدى الطويل، وتزيد من المخاطر

والمستقبلية. فلا يمكننا أيضا أن نسمح بأن يستعصي علينا مرة أخرى التقدم المجدي المحرز في عمل مؤتمر اتفاقية الأسلحة البيولوجية وغيره من المؤتمرات والتحديات التي نواجهها اليوم.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الدول المهتمة بالحد من المخاطر الاستراتيجية وتعزيز الأمن العالمي. إن مستقبلنا يعتمد على ذلك.

**السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية):** نجتمع في وقت تسوده اضطرابات وتوترات جسيمة في جميع أنحاء العالم. فلا يزال التدفق غير المشروع للأسلحة إلى مناطق النزاع مستمرا بلا هوادة، بما في ذلك تدفقاتها التي تنتهك بشكل صريح قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن مجلس الأمن أو قرارات صادرة عن الجمعية العامة. لقد بلغت التهديدات النووية مستوى جديدا يندر بالخطر، ولا تزال التجارب النووية وغيرها من تجارب القذائف غير القانونية حقيقة غير مقبولة، وذلك على الرغم من وجود إطار قانوني دولي قوي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية في منع الانتشار النووي لأكثر من خمسة عقود، ولكن عدم تنفيذها، وبخاصة المادة السادسة، يشكل خطرا جسيما على القوة المعيارية للمعاهدة، وعلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وتأسف ليختشتاين بشدة على أن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في آب/أغسطس لم يسفر عن نتيجة تعزز أهداف المعاهدة وتتفق على الخطوات اللازمة للتنفيذ. وفي ضوء الحالة المفزعة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية على وجه الخصوص - والتي أصبحت محفوفة بالمخاطر، وفقا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي - ثمة حاجة عاجلة إلى التزام لا يتزعزع من جانب جميع الأطراف بمنع وقوع كارثة نووية. تؤيد ليختشتاين بالكامل عمل هذه الوكالة لمساعدة أوكرانيا في ضمان السلامة والأمن النوويين.

وفي ظل غياب إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار واصلت الدول النووية تحديث وتعزيز قدراتها، ظاهريا باسم الردع.

النووي وتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، التي يسعدنا أنها قد عادت إلى التواصل بالحضور الشخصي. وسنستخدم رئاستنا للعملية الخاصة بالدول الخمس الدائمة العضوية لضمان إجراء حوار من أجل الحد من الخطر النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهذا ليس على الرغم من هذه البيئة الأمنية الصعبة ولكن بسببها. وهناك أيضا عمل عاجل يتعين القيام به للحد من المخاطر النووية في وقت أصبح فيه الاتصال بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وسنواصل أيضا الحد من الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ففي حزيران/يونيه من هذا العام أعلننا عن تغييرات هامة في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. توائم تلك التغييرات سياستنا خارج سياق شبه الجزيرة الكورية مع الأحكام الرئيسية لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وهي تجسد إيمان إدارة بايدن - هاريس بضرورة الحد من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم، وتكمل قيادة الولايات المتحدة الطويلة الأمد في مجال إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما تتناقض هذه السياسة بشكل صارخ مع تصرفات روسيا في أوكرانيا، التي ملأت ذلك البلد بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. إن الولايات المتحدة تدعم جهود أوكرانيا الإنسانية لإزالة الألغام وستقدم أكثر من 90 مليون دولار خلال العام المقبل لتسريع عثور أوكرانيا على الذخائر غير المنفجرة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. ومما يؤسف له أن التهديد بالأسلحة الكيميائية واستخدامها لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة، مثل العديد من الدول الأخرى، تدين سورية وروسيا وترفض محاولتهما لبث معلومات مضللة والتعتيم على أفعالهما. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعمل على ضمان أن تتمكن اتفاقية الأسلحة البيولوجية من التصدي بفعالية للتحديات الحالية

تماما على الفضاء الإلكتروني إلا أن الأنشطة التي تقوم بها الدول وغيرها من الجهات الفاعلة لنقل مجال الحرب إلى الفضاء الإلكتروني لم تواجه سوى عواقب قليلة.

وبالاشتراك مع دول أطراف في نظام روما الأساسي ذات تفكير مماثل، بحثت ليختشتاين الدور الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في تنظيم الحرب أثناء تطورها في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال إنشاء مجلس المستشارين المعني بتطبيق نظام روما الأساسي على الحرب الإلكترونية. وقد سررنا بنشر تقرير هذا المجلس في العام الماضي خلال أسبوع القانون الدولي. يهدف هذا التقرير إلى المساعدة في وضع فهم أوضح لكيفية تطبيق نظام روما الأساسي، وبالتالي القانون الجنائي الدولي بشكل عام، على الحرب الإلكترونية، وهو أمر ذو صلة أكثر من أي وقت مضى في ضوء عدوان روسيا على أوكرانيا.

وفي هذا الوقت الذي يتسم بقدر كبير من عدم اليقين بشأن مسائل نزع السلاح يجب على اللجنة أن تعمل عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن السلم والأمن. ويسر ليختشتاين أن الجمعية العامة تمكنت من الانعقاد نتيجة لمبادرة حق النقض ردا على حق النقض المزدوج الذي استخدمته الصين والاتحاد الروسي في أيار/مايو على تجربة غير قانونية للذائف أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - وهو مشروع القرار (S/2022/431) الذي نصت عليه مخرجات سابقة للمجلس. وما زلنا أيضا نأمل أن يعتمد مجلس الأمن أخيرا منتجا يتعلق بالحالة المدمرة في ميانمار يدعو الدول الأعضاء إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار ووقف تصعيد العنف فيها، كما فعلت الجمعية العامة في قرار (القرار 76/180) صدر بعد الانقلاب العسكري في العام الماضي.

ولن نجد طريقنا للعودة إلى منع نشوب النزاعات ونزع السلاح وخفض الإنفاق العسكري إلا من خلال تعددية أطراف فعالة وشاملة، الأمر الذي لا يفرضي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق أوسع. إن كل

ولكن العدوان الروسي المرتكب ضد أوكرانيا قد أظهر نوعا آخر من الردع - وهو نوع يرمي إلى منع أوكرانيا، الدولة التي تخلت عن قدراتها النووية بعد وعدها بالحماية الروسية، من الدفاع عن سلامتها الإقليمية.

وفي هذا الصدد، تدين ليختشتاين كافة التهديدات النووية وبلا استثناء، سواء كانت صريحة أو ضمنية وبغض النظر عن الظروف. وبدلا من ذلك، أوضحت روسيا بعبارات صارخة أن خطر استخدام الأسلحة النووية هو بالفعل خطر حقيقي، وهي تذكرنا بأن هذه الأسلحة لن تجعل العالم مكانا أكثر أمانا ما دامت موجودة. إنه هذا المفهوم الذي يشكل القوة المحركة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعزز إطار معاهدة عدم الانتشار بتحديد آفاق جديدة وملموسة لنزع السلاح النووي. ونأمل أن مزيدا من الدول تنضم إلى المعاهدة، وخاصة تلك التي يمكن أن تسهم بشكل مباشر في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، يُحظر تماما استخدام القوة ما لم يأذن بذلك مجلس الأمن أو ما لم تُستخدم في الدفاع المشروع عن النفس. لا بد من منع الحروب غير القانونية، مثل العدوان الروسي على أوكرانيا، في جميع الأوقات ومحاسبة الجناة. وفي الوقت نفسه، يحق للدول أن تدافع عن النفس إذا وقع عليها هجوم مسلح، وينبغي دعمها، بما في ذلك دعمها بالوسائل اللازمة عند الضرورة. إن محاولة روسيا الأخيرة ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية هي استمرار لعدوانها، وبالتالي يظل الدفاع عن النفس ينطبق على هذه الحالة.

ترحب ليختشتاين بنظر اللجنة الأولى في الأمن السيبراني. إن الهجمات السيبرانية العسكرية ضد الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات الطاقة، والبرامج الصحية، والنظم السياسية والقضائية، تقوض القواعد الديمقراطية وتعرض مؤسسات الدولة وسكانها لمخاطر كبيرة. يجب إنفاذ الحظر الأساسي لاستخدام القوة في كل مكان الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظره عندما يتم في الفضاء الإلكتروني. وعلى الرغم من الفهم الشائع بأن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق

الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، ينتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ويقوض بشدة الأمن والاستقرار الأوروبيين والعالميين. إننا ندين بشدة الاستفتاءين غير القانونيين، اللذين يشكلان انتهاكات جسيمة للسيادة الأوكرانية وميثاق الأمم المتحدة، واللذين أُجريا تحت الإكراه العسكري. إن نتائج هذه الإجراءات لاغية وباطلة ولن يعترف بها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ونحن نرفض بشدة وندين بشكل قاطع الضم غير القانوني من جانب روسيا لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون الأوكرانية. ندعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى أن ترفض ضمها هذا غير القانوني رفضا قاطعا.

ونشجب الخطوات التصعيدية المتعمدة التي اتخذتها روسيا، بما في ذلك التعبئة الجزئية لجنود الاحتياط. علاوة على ذلك فإن روسيا، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، قد انتهكت الضمانات الأمنية الواردة في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، التي تلتقتها أوكرانيا بعد تخليها عن الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها في أعقاب زوال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. لقد انتهكت روسيا بشكل منهجي قواعد القانون الدولي الإنساني، مما تسبب في وقوع إصابات مفرطة ومعاناة لا داعي لها، خاصة بين السكان المدنيين. إن محاسبة روسيا على انتهاكاتها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمر أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب. كما أننا ندين بيلاروس لتورطها في العدوان الروسي على أوكرانيا.

ولذلك كان رد فعل الاتحاد الأوروبي على عمل العنف الوحشي هذا فوريا ومتناسبا وقويا وموحدا على الصعد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. وفي مواجهة هذه الإهانة للإنسانية، نذكر بالطابع الملزم لميثاق الأمم المتحدة برمته ونشدد على الطابع العالمي للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن التحديات الرئيسية في عصرنا لا يمكن أن تتصدى لها البلدان بمفردها، بل يجب التصدي لها معا من خلال تعددية أطراف فعالة وتعاون دولي قائم على

الإتفاق العسكري يكلف فرصا، على سبيل المثال فرصة الوقاية من الجائحات أو فرصة التخفيف من آثار تغير المناخ، وهما تهديدان للأمن البشري يثيران قلقا شديدا في عصرنا. كما تؤثر العسكرة بشكل سلبي على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق الحد من حصول النساء والفتيات على التعليم والفرص الاقتصادية. ومن أجل عالم سلمي وعادل وشامل ومستدام، يجب أن نستثمر بحكمة وأن نوحّد قوانا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

**السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة البالغة الأهمية.

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام: الجبل الأسود، ألبانيا، مقدونيا الشمالية، جمهورية مولدوفا، وكذلك أندورا، آيسلندا، البوسنة والهرسك، جورجيا، سان مارينو، موناكو.

في عام ٢٠٢٢، تغيرت بشكل كبير نماذج بنية الأمن العالمية والأوروبية على حد سواء. فلقد غزا الاتحاد الروسي دولة أوكرانيا ذات السيادة. إنه يستخدم طائفة واسعة من الأسلحة التقليدية، فضلا عن الهجمات الإلكترونية، وغالبا بطريقة لا تمتثل للقانون الدولي الإنساني، وتستخدم خطابا نوويا خطيرا وتهديدات متكررة متهورة باستخدام الأسلحة النووية. وكما أكد ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص للسياسة الخارجية والأمنية، جوزيف بوريل، في بيانه المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير:

”هذه من بين أحلك الساعات لأوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ... هذا ليس أكبر انتهاك للقانون الدولي فحسب، بل هو انتهاك للمبادئ الأساسية للتعايش بين البشر. إنه يكلف العديد من الأرواح وله عواقب غير معروفة تنتظرنا“.

وأود أن أضيف أنه توجد آثار عالمية لتلك العواقب.

يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الشديدة للحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا بلا مبرر وبلا سابق استغزاز. إن

القواعد. ولتحقيق ذلك يجب أن نعمل في شراكة مع الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. كما أن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا قد أثرت بشدة على هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وعرقلت التعاون والعمل المتعدد الأطراف والثنائيين في هذا المجال.

المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي طال انتظاره وعُقد في آب/أغسطس، لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية نهائية بسبب عرقلة روسيا لتوافق الآراء. الاتحاد الأوروبي، الذي شارك بقوة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وكذلك طوال المؤتمر الاستعراضي، يأسف بشدة لعدم التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك فإن الالتزامات الملزمة قانوناً المكرسة في معاهدة عدم الانتشار والالتزامات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة لا تزال سارية. وننتظر إلى دورة الاستعراض المقبلة، فهي ستتيح فرصة عاجلة أخرى لإحراز التقدم اللازم لتعزيز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعنصر هاماً في تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن عمليات إطلاق القذائف التسيارية غير القانونية التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام تهدد السلم والأمن الدوليين والإقليميين وتستدعي رداً مناسباً من مجلس الأمن. إن إعلانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها ستواصل تطوير قدراتها النووية وقدرات القذائف غير المشروعة، وأنها ستكون على استعداد للشروع في البدء باستخدام أسلحة نووية، وأنها لن تدخل في مفاوضات تهدف إلى عودتها إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، هي مسألة تثير قلقاً بالغاً، وكذلك التقارير التي تفيد باستمرار النشاط في موقع بونغغي - ري للتجارب النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه الراسخ بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة ودعمه المستمر له. ونشعر بقلق متزايد إزاء استمرار إيران في أعمالها التي لا تتسق مع خطة العمل الشاملة المشتركة وآثارها الشديدة على الانتشار - والتي هي في حالة أنشطة البحث والتطوير آثار لا رجعة فيها.

بعض هذه الأعمال ليس لها أي مبرر مدني معقول. يحث الاتحاد الأوروبي إيران بقوة على العودة دون تأخير إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك جميع تدابير الشفافية. والاتحاد الأوروبي يدعم الجهود الدبلوماسية المكثفة داخل اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة واتصالات الممثل السامي

النزاعات وتعزيز التعاون والسلم والأمن الدوليين من خلال الإطار المعياري للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، وتنفيذ تدابير بناء الثقة ودعم بناء القدرات السيبرانية. وفيما يتعلق بالعمل الذي ينتظرنا، سيعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية لتعزيز الإطار الاستراتيجي القائم لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في الفضاء السيبراني. وسنعمل على وجه الخصوص مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين للمضي قدما باقتراح قرار مقبل لوضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني.

وسنواصل أيضا دعم وتعزيز صكوك تحديد الأسلحة التقليدية، فضلا عن النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. إن انتهاك روسيا لتدابير بناء الثقة والأمن القائمة والتزامات تحديد الأسلحة التقليدية قد أضر بالهيكل الأمني الأوروبي. وسنسعى جاهدين لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والتنفيذ الكامل لخطة عمل أوصلو. كما نؤيد بالكامل الهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي التصدي للتحديات الناشئة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وذلك في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والدعوة إلى الاستخدام العسكري المسؤول للتكنولوجيات الجديدة، وتعزيز السلوك المسؤول في الفضاء، ودعم الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة ونشجع بقوة على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونرحب على وجه الخصوص بالانتهاء من الإعلان السياسي المعني بتعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان باعتباره إنجازا مهما للمجتمع الدولي، وذلك في عملية تقودها أيرلندا بعد أن

مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار أو أي مركز خاص آخر. وإلى أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن سيواصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ الجزاءات الصارمة، ونحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على التنفيذ الكامل لجميع جزاءات مجلس الأمن.

علاوة على ذلك، يظل تعزيز الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ أولوية عليا بالنسبة لنا. لقد أصبحت هذه المعاهدة أداة فعالة، ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في نظام التحقق الخاص بها، والذي أثبت قدرته على توفير بيانات مستقلة وموثوقة ستساعد على ردع عدم الامتثال للمعاهدة بمجرد دخولها حيز النفاذ والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. لقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة الحظر الشامل وتتعهد بالتزاماتها. ونحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، وأن تتقيد بوقف اختياري لتجارب تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه تقويض هدف المعاهدة وغرضها.

إن النهوض بزنع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة سيكون جزءا حيويا من خطة الأمم المتحدة الجديدة للسلم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الصكوك المتعددة الأطراف لمكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بغية دعم الحظر القانوني الشامل لتلك الفئات من أسلحة الدمار الشامل وضمان عدم إفلات مستخدميها من العقاب. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالإسهام في التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي الأداة الدولية المستقلة الوحيدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز التطبيق الكامل للقانون الدولي القائم في الفضاء السيبراني وسيعمل مع الشركاء الدوليين لمنع نشوب

كما أننا نبتعد أكثر عن تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. فلا يزال تحديث الأسلحة النووية ونظم إيصالها مستمرا. تستضيف حفنة من الدول أسلحة نووية وتسمح باستخدامها المحتمل. هذه الممارسات والسياسات تقرب البشرية من حافة كارثة نووية. وفي التصدي لتلك التحديات، اسمحوا لي أن أشدد على الكيفية التي يجب أن نتناول بها عمل اللجنة الأولى.

أولاً، يجب علينا إعادة تنشيط التزاماتنا بنزع السلاح. ففي هذا المنعطف الحرج، حيث الحالة الأمنية العالمية معرضة للخطر، لا يمكننا أن نتحمل أي تراجع. يجب علينا تنشيط جميع آليات نزع السلاح، مع التركيز أيضاً على استعادة الثقة بين البلدان. ويجب ألا نكرر إخفاقات المؤتمر الاستعراضي السابق لمعاهدة عدم الانتشار. كما يتعين علينا أن نحث مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع فوراً بولايته التفاوضية.

علاوة على ذلك، ندعو الدول إلى تعزيز الأمن الدولي القائم على القواعد من خلال إجراء مفاوضات فورية على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية؛ وعلى صك ملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات حماية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ وعلى صك ملزم قانوناً بشأن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وعلى معاهدة متوازنة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وندعو أيضاً إلى التصديق الفوري على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا تتواجد فيها. وينبغي لنا في تحقيق نزع السلاح النووي أن نهدف إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

والمسألة الأخرى المتعلقة هي وضع البروتوكول الملزم قانوناً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا سيما بشأن آلية التحقق.

ثانياً، يجب علينا تعزيز الجهود الجماعية للتصدي للتحديات الناشئة. وتتشاطر إندونيسيا القلق إزاء التهديدات المتزايدة للسلم والأمن

أطلقتها النمسا في مؤتمر دولي في فيينا في عام ٢٠١٩. يهدف هذا الإعلان إلى الحد من الضرر وتعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وهذه علامة إيجابية على أنه لا يزال بإمكان المجتمع الدولي أن يعمل معاً لتحقيق نتيجة ملموسة على الرغم من الظروف الدولية البالغة الصعوبة.

وختاماً، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات هما من الأولويات الشاملة المهمة للاتحاد الأوروبي، وينبغي أن تكونا كذلك بالنسبة لبقية العالم. ونشيد بالأمين العام على استمرار تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن برمتها، ونرحب بجهوده الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين المشاركة الكاملة والنشطة والمتساوية والهادفة للمرأة وقدرتها، بما في ذلك مشاركتها في المناصب القيادية في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

**السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. ويمكنكم أن تظمنوا إلى دعم وفدنا الكامل.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تجتمع اللجنة الأولى هذا العام وسط حالة مقلقة للغاية في مجال الأمن الدولي. فلقد تصاعد التوتر العالمي بين القوى العسكرية. والانقسام السياسي أخذ في الاتساع. الثقة بين البلدان في الحضيض. والحلول الدبلوماسية لا تجد نهاية للنزاعات. وآلية نزع السلاح، التي عانت من الجمود المؤسسي والاختلال الوظيفي، تتأثر حتى بشكل أكبر. معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه مأزقاً، وذلك بعد فشل مؤتمرها الاستعراضي العاشر مؤخراً في التوصل إلى أي نتيجة بتوافق الآراء. ويشير هذا الفشل إلى عدم إجراء استعراض سليم لعمليات هذه المعاهدة على مدى دورتين متتاليتين. كما نأسف لأن مؤتمر نزع السلاح أخفق في تجسيد جميع الأعمال والمناقشات الموضوعية التي جرت هذا العام في تقريره السنوي، بما في ذلك أعمال هيئاته الفرعية.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): إذ ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة، فإننا نفعل ذلك بوعي شديد بالمسؤولية الجسيمة التي يتعين على اللجنة أن تضطلع بها، وبخاصة في مرحلة من التاريخ يمكن فيها للحرب على أوكرانيا، وكذلك الأعمال الجيوستراتيجية الخارجة عن السيطرة، أن تدفع عالمنا بعيدا عن الأهداف الجماعية لنزع السلاح والأمن. ولذلك أتمنى لكم نجاحا كبيرا في قيادتنا خلال هذه الدورة وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي.

تؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، وتدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

بوصف غانا دولة عضوا محبة للسلام فقد كانت مشاركتها في اللجنة تهدف دائما إلى ضمان أن نبذل معا جهدا مجديا في التصدي للتهديدات الجسيمة للسلام والأمن الدوليين. ولذلك فإننا نحث جميع الوفود خلال هذه الدورة على بذل جهود حقيقية لإعادة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، والتصدي للتهديدات المتصاعدة للأمن الدولي والزيادة المصاحبة لها في النفقات العسكرية العالمية، والتصدي لليأس الذي لا تزال تشعر به عدة وفود إزاء العمل الذي نقوم به.

إن الحالة الراهنة تُظهر تناقضات خطيرة بين إعلانات بعض الدول خلال مفاوضات نزع السلاح ذات الصلة وبين خطابها وسجلها والإجراءات النهائية على أرض الواقع. يبدو أن المصالح قصيرة النظر قد حلت محل المعرفة بأن تداعيات النزاعات وغيرها من دوافع انعدام الأمن تتجاوز حدود نقاط المنشأ وحقيقة أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا.

وعلى الرغم من تلك العوائق تؤكد غانا من جديد التزامها بتعددية الأطراف ودعم الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، والتي صيغت بشق الأنفس. نحن ما زلنا نقدر العمل الضروري الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ونرحب في هذا الصدد بانعقاد هيئة نزع السلاح في

في الفضاء الخارجي. ننوه بمختلف المبادرات بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية. وينبغي أن تكون هذه المبادرة بمثابة لبنات بناء لبدء المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي المجال السيبراني، تتبع التهديدات الناشئة أيضا من الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ينبغي أن نعمل على تحقيق تقدم مثمر وعملي المنحى في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يتعين علينا تعزيز تنفيذ المعايير القائمة بشأن الفضاء السيبراني مع معالجة الثغرات في الإطار القانوني القائم. إن التحديات التي يفرضها التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة تستحق أيضا اهتماما جادا. فنحن نعتقد أنه لا يجب أن تقتل الآلات الناس وبالتالي نرفض القتل الآلي. كما نقر بضرورة التصدي للأضرار الشديدة التي تلحق بالأفراد والمجتمعات نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان.

ثالثا، يجب علينا أن نضمن فعالية جهودنا هذه. فيجب سد جميع الثغرات التي يمكن أن تعرض للخطر التنفيذ الفعال للصكوك الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وخلال آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أحاطت الدول الأطراف في المعاهدة علما بمسألة الدفع النووي البحري. تدعو إندونيسيا إلى إجراء حوار شفاف وشامل ومفتوح بشأن هذه المسألة في المحفل ذي الصلة.

ومن ناحية أخرى، ينبغي لنا أيضا ألا نفقد التركيز على التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها. ويجب توجيه العمل نحو تعزيز الجهود الرامية إلى كبح الإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ولا بد من تعزيز التعاون والتدريب وبناء القدرات على الصعيد الدولي.

إن نزع السلاح هو حاجة حتمية وأكثر المهام إلحاحا للبشرية. ويجب أن نعمل معا، بروح تعددية الأطراف، في بناء عالم آمن وسلمي للبشرية. ونأمل أن يتم توجيه المناقشة ومداواتنا في اللجنة نحو اتخاذ إجراءات جماعية للنهوض بنزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

النوية يجب أن يتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي امتثال تام لزمانياتها وبروتوكولاتها الإضافية ونظمها للتحقق. وفي نفس الوقت، ينبغي عدم إساءة استخدام أهداف الاستخدامات السلمية لأغراض الانتشار.

وتؤكد غانا من جديد دعمها الكامل لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك أمانتها الفنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء نظام للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية في ضوء التطورات العالمية الأخيرة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا.

ولا يزال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك معاهدة بليندابا، آلية هامة في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك يشجعنا عقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ على التوالي، ونحث على استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، تمشيا مع نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٥.

وتعتبر غانا تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة وذخائر الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها واستخدامها غير المأذون به عائقا خطيرا أمام السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية الناشئة في معظم أنحاء أفريقيا. إن تصاعد الجريمة المنظمة والإرهاب والنزاعات والعنف الطائفي واللصوصية والتطرف العنيف في منطقة الساحل وأجزاء من غرب أفريقيا يغيثه توافر وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بل وأيضا ذخيرتها. ونكرر في هذا الصدد تأكيد استمرار أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب

نيسان/أبريل ٢٠٢٢. ونكرر أيضا تأكيد أهمية معاهدات نزع السلاح القائمة ونكرر دعوتنا جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام والتمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنطبقة.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نرى أنه ليس أمامنا خيار سوى تجاوز خيبة الأمل الناجمة عن الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمرين استعراضيين متتاليين بشأن تنفيذ المعاهدة. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بتنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار برمتها، وأن تبقي على دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ تعهداتها الفاعل في عام ٢٠٠٠ بالقضاء التام على ترساناتها النووية، والذي أُعيد تأكيده مرة أخرى في عام ٢٠١٠. وبالمثل، نعتقد غانا أن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ من شأنه أن يسهم في تعزيز الهدف العالمي المتفق عليه المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية، باعتبارها المعاهدة العالمية الوحيدة الملزمة قانونا التي تجرم الأسلحة النووية وتعالج الثغرات الموجودة في القانون الدولي فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها وحيازتها وامتلاكها وتكديسها واستخدامها أو التهديد باستخدامها.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نناشد الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي تعطل بدء نفاذها أن تتضم إليها دون مزيد من التأخير.

كما نؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض حق الدول غير القابل للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها. ونشدد على أن التطوير السلمي للتكنولوجيا

السابعة والسبعين، وأن أتعهد بدعم جنوب أفريقيا وتعاونها الكاملين خلال هذه الدورة.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانات التي أُلقيت باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

يمر العالم بمنعطف حرج لسلامنا وأمننا الجماعيين في وقت يشوبه خطر نووي لم نشهده منذ ذروة الحرب الباردة. لقد كان الهدف من القرار الأول للجمعية العامة، الذي اتخذ في عام ١٩٤٦، هو ضمان

”إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لتتسبب في دمار شامل من ترسانات الأسلحة الوطنية“ (الفقرة ٥ (ج) من القرار ١ (د-١)).

ويظل هذا الهدف غير محقق بعد قرابة ثمانية عقود. وكما قلنا من قبل، فإن وجود سلاح نووي واحد يعرضنا جميعا للخطر.

ولذلك تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى نتيجة. هذا الافتقار إلى توافق الآراء، الذي يمثل ١٢ عاما من الفشل، هو تذكرة صارخة بالمدى الذي تستعد الدول الحائزة للأسلحة النووية للذهاب إليه من أجل الاحتفاظ بأسلحتها النووية دون رادع ووضع مصالحها الأنانية الضيقة قبل السلم والأمن الجماعيين لبقية البشرية. ومع ذلك، سنواصل استخدام شجاعتنا الأدبية، التي نبعت عن تطويرنا وحيازتنا للأسلحة النووية، وكذلك تدمير تلك الأسلحة على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، من أجل الدفع باتجاه إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي.

تظل الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. وتعتبر جنوب أفريقيا دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية حيز النفاذ أحد أهم التطورات نحو القضاء على الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٦. ولذلك نرحب بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في

وبطريقة يعول عليها، ومعاهدة تجارة الأسلحة في الجهود المتعددة الأطراف لمنع حيازة الأسلحة التقليدية وانتشارها وإساءة استخدامها بصورة غير مشروعة.

وبناء على ذلك، نرحب بنتائج الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ونعتقد أن قرارها بإنشاء برنامج دائم مكرس للتدريب على الزمالات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيكون ذا فائدة كبيرة لمنطقتنا.

وتتوه غانا بالتقدم المحرز في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي. إن هذه التهديدات للفضاء الخارجي، الذي هو ملكية عامة للبشرية، تتطلب تركيزا متجددا وعاجلا على ضمان السلامة من أجل مصلحتنا المشتركة.

وفي الختام، تدعو غانا الدول الأعضاء لأن تضع في اعتبارها إغراق الآخرين في سيل من القرارات المقترحة بينما تُفسح أعمالها مجالا للشك في التزامها بالسلم الدولي. فيجب ألا يُستهان بآليات التفاوض المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تعتبر غانا خطة الأمين العام لنزع السلاح نهجا هاما، وهي التي تركز على مواضيع ”نزع السلاح لإنقاذ البشرية“ و ”نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح“ و ”نزع السلاح للأجيال المقبلة“. ومن واجبنا جميعا في الواقع أن ندعم العمل الجاري بشأن المنابر المتعددة الأطراف كأساس سليم لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها

أي ظرف من الظروف، ونرى أنه من الضروري مساءلة الدول عن أي عدم امتثال لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنيا في ميدان الأسلحة الكيميائية. وتدعو جميع الدول الأطراف إلى مضاعفة جهودها لغرس ثقافة توافق الآراء في عمل المنظمة بغية استعادة بيئة يسودها التعاون والاتفاق المتبادل، وهو أمر أساسي لتحقيق تطلعات الاتفاقية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل إسهاما هاما في صون السلم والأمن الدوليين من خلال درء الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة. وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة أيضا بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها. وترحب جنوب أفريقيا بالعمل الذي أُجِز بالفعل في التحضير للمؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، والذي يمثل فرصة هامة لتعزيز الاتفاقية وتنفيذها المتوازن. ونثق مع الرأي القائل بأن للدول الحق في المشاركة في تبادل التكنولوجيا والمعدات والمواد والمعلومات العلمية للأغراض السلمية، وأنه ينبغي للدول الأطراف القدرة على ذلك أن تسهم في زيادة تطوير المعارف والاكتشافات العلمية في ذلك الميدان.

وتعلق جنوب أفريقيا أيضا أهمية كبيرة على آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتعتقد أن مركزها القانوني ينبغي أن يكون واضحا لا لبس فيه.

وتهنئ جنوب أفريقيا الدول الأعضاء على اعتماد التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، وتطلع إلى التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حان الوقت الآن للتوحد وراء هذه العملية الوحيدة، ولذا فإننا نحذر من إنشاء عملية موازية غير ضرورية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أثبت قدرته على إيجاد أرضية مشتركة في المشهد المعقد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقت سابق من هذا العام. إن هذه المعاهدة هي تدبير ضروري وفعال لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وهي بمثابة عامل حفاز لإحراز تقدم طال انتظاره في ركن نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار وفي الوفاء بالصفقة التاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إننا نشجع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية هي أمر أساسي لجهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهي تسهم في تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين. وترحب جنوب أفريقيا بعقد الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتأشد جميع الدول المدعوة بأن تواصل التفاوض البناء وبحسن نية من أجل إبرام معاهدة ملزمة قانونا تعفي بتنفيذ قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي وُضعت لهدف طموح هو تعزيز السلم والأمن الإقليميين من خلال حظر حياة ونشر الأسلحة النووية في جميع أنحاء أفريقيا، وتشجع الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. إننا نحث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ومن الأهمية بمكان استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل من أجل السلم والاستقرار الإقليميين والعالميين. فما زلنا نأمل أن تسفر المحادثات غير المباشرة عن نتائج إيجابية ونواصل حث جميع الأطراف في هذه الخطة على إبرام الاتفاق دون مزيد من التأخير.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعتقد أن علينا جميعا مسؤولية جماعية عن التمسك بالمعيار الدولي للاتفاقية المناهض لإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وتخزينها. إننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت

عبر نقطة الالعودة. المزيد والمزيد من البلدان ليست مستعدة لتحمل إملاءات الغرب، وتختار مساراً مستقلاً بدلاً من ذلك.

الولايات المتحدة وحلفائها لا يقبلون هذا التطور للأحداث. وتهدف جهودهم إلى الاحتفاظ، وبأي ثمن، بمركز الهيمنة في المجالات العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية. فالغرب ليس مستعداً لإقامة بنية عالمية قوامها الأمن المتساوي والتعاون؛ ولا يريد الاعتراف بحق الدول المستقلة في حرية الاختيار. وحتى تحتفظ الدول الغربية بحرية الأفراد بتعزيز مصالحها الأنايية الضيقة وتحقيق التفوق العسكري والسياسي فقد دمرت عدداً من ركائز هيكل الأمن العالمي، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة في مجال الحد من التسليح. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التهديدات الاستراتيجية إلى أقصى حد، وزيادة احتمال نشوب النزاعات، وحفز نشوء الأزمات في اتجاهات عديدة.

ترى الولايات المتحدة مسار روسيا السيادةي بوصفه العقبة الرئيسية أمام استعادة مواقعها المهيمنة. يشكل الأمريكيون تحالفات مختلفة ضد بلدنا ودول أخرى أعلنتها واشنطن خصوصاً لها. إنها تحاول معاقبتها باستخدام طائفة واسعة من الأدوات، من فرض جزاءات انفرادية إلى الحد من المشاركة في المنظمات المشتركة بين الدول وممارسة الضغط المباشر بالقوة. إن شاشتها الأيديولوجية هي المفهوم البغيض للنظام القائم على القواعد، والذي صممه مجموعة محدودة من البلدان لا شيء سوى لخدمة مصالحها الخاصة وهو ذو طابع تصادمي واستعماري جديد.

وينتهج الغرب بشكل متزايد مسار المواجهة المفتوحة مع روسيا، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الأزمة حول أوكرانيا. إن التصريحات حول ضرورة إلحاق "الهزيمة في ساحة المعركة" و "الهزيمة الاستراتيجية" بنا، وتزويد نظام كييف الإجرامي بالأسلحة، بما في ذلك أنظمة صواريخ متطورة، وتوفير المعلومات الاستخباراتية وتحديد أهداف عسكرية ومدنية ندافع عنها كي يتم تدميرها، والمشاركة المباشرة من مستشارين ومرترقة غربيين في الأعمال العدائية، مما أدى إلى مقتل جنود وضباط روس، وكذلك مدنيين - كل هذا يجذب الغرب بشكل لصيق لدرجة أننا

إن آلية نزع السلاح تمثل وسيلة مركزية لتحقيق الأمن العالمي. ولذلك من الضروري أن تتمكن عناصر آلية نزع السلاح من الوفاء بولاية كل منها. وعلى الرغم من أننا ما زلنا قلقين إزاء عجز مؤتمر نزع السلاح عن الانخراط في العمل الموضوعي إلا أننا نرحب بتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من استئناف نظرها في المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي برئاسة سفيرة جنوب أفريقيا زوليسا مابهونغو، وذلك بعد أن لم تجتمع منذ عام ٢٠١٩.

وأخيراً، نكرر تأكيد موقفنا المؤيد لإشراك المرأة في جميع عمليات السلام وفي الخطة الجديدة للسلام. وندعو إلى إشراك المرأة في عملية نزع السلاح ومشاركتها المجدية فيها، وإلى اضطلاعها بدور قيادي في هذه العمليات.

وسنشرح مواقفنا بمزيد من التفصيل في المناقشات المواضيعية، ولكنني أود مرة أخرى أن أعيد تأكيد تعاوننا الكامل معكم، سيدي، ومع الوفود الزميلة لضمان التوصل إلى نتيجة مثمرة لعمل هذه اللجنة الهامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

**السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصبكم وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويتعهد الوفد الروسي بتقديم كل مساعدة ممكنة لكم في تيسير مناقشاتنا الهادفة.

يرفض الاتحاد الروسي رفضاً قاطعاً الاتهامات الموجهة إلينا، والتي صدرت عن عدد من الوفود، باعتبارها بلا أساس. إن التحرك نحو تعدد الأقطاب وإضفاء الطابع الديمقراطي الأساسي على النظام العالمي هو الاتجاه الرئيسي الطويل الأجل في تنمية العلاقات الدولية. العملية العسكرية الخاصة التي نفذها بلدنا في أوكرانيا أبرزت الجوانب السيئة للسياسة والاقتصاد العالميين، ودفعت الحالة في بعض الأحيان

يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا هذين البيانين، لأنهما يسعيان باستمرار إلى تشويه طبيعة الحالة في شبه الجزيرة الكورية. نحن لم نعترف أبدا ولن نقبل أبدا بقرارات مجلس الأمن، التي هي من مخلفات سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتسعى إلى نزع سلاح جمهوريتنا والإطاحة بها. إن المشهد الأمني في شبه الجزيرة الكورية هو الآن عالق في حلقة مفرغة من التوتر والمواجهة، وذلك بسبب العداء المتزايد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة والقوى التابعة لها. وقد اتجه هذا المشهد في الآونة الأخيرة نحو مرحلة أكثر خطورة.

إن خلاصة سياسة الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي تقويض إيديولوجيتنا ونظامنا الاجتماعي بالقوة. ومن هذا المنطلق جددت الولايات المتحدة باطراد سيناريوهات الحرب النووية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تمارسها وتستكملها من خلال جميع أنواع التدريبات العسكرية المشتركة، مما يدفع بالحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب.

وقد حذرنا بالفعل في عدد من المناسبات من أن المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية هي تعبير حي عن العداء تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. لقد أجريت المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية دون انقطاع في الماضي، حتى عندما تمت تهيئة مناخ الانفراج وتحسن العلاقات في شبه الجزيرة الكورية. وقد أجرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة في تحد لاحتجاجات وإدانات قوية في الداخل والخارج في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، عندما كان العالم يعاني من أسوأ أزمة صحية على الإطلاق بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وقد ناقش الرئيس التنفيذي للولايات المتحدة في زيارته لكوريا الجنوبية في أيار/مايو هذا العام توفير ردع نووي موسع لكوريا الجنوبية وزيادة التدريبات العسكرية المشتركة ووافق عليهما. وهذا يثبت مدى تمسك الولايات المتحدة القوي بالمناورات العسكرية المشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

قد نعتبره طرفا في نزاع مسلح مع بلدنا. وهذا أمر محفوف بالتصعيد نحو صدام عسكري مباشر بين القوى النووية، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية. إننا نعتبر هذه السياسة غير مسؤولة ومدمرة. ويبدو أن الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي الأخرى قد باتت تعتقد أنها قادرة على السيطرة التامة على التصعيد الذي تشعله وإدارته دون أن تتضرر هي نفسها. وهذا وهم بالغ الخطورة.

كما أن سداجة مثل هذه القرارات والأعمال الغادرة ضد روسيا ومواطنيها وأصولها المادية هي أمر صادم. ومن الواضح للعالم أجمع أنه لا يمكن اعتبار الغرب شريكا جديرا بالثقة وأن كلماته ووعوده عديمة القيمة. ومن هذا المنظور سناول المضي قدما.

بسبب ازدواجية وانعدام ضمير الدول الغربية أصبح مصير المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، محل شك. ويتم تحويلها إلى منصات لمعارك دعائية. إن السياسة الانقسامية التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها تدفعنا نحو تشكيل نظام عالمي عادل ومتعدد المراكز حقا ونحو تشكيل هيكل جديد أكثر استقرارا للأمن الدولي من أجل تعزيزه. وينبغي أن تكون سمته الرئيسية، بالإضافة إلى السمة الشمولية والطوعية، عدم التعرض للإملاءات الخارجية ومراعاة المبادئ القانونية الدولية الأساسية مثل المساواة في السيادة بين الدول وتجزئة الأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه لا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء. إن روسيا وغيرها من البلدان ذات السيادة، فضلا عن جمعياتها - وفي المقام الأول دول البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنظمة شنغهاي للتعاون - ستواصل تعزيز استقلالها وتوسيع نطاق التعاون، على الرغم من محاولات الغرب للحفاظ على هيمنته المراوغة.

**السيد كيم** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين الاستغزابين اللذين أدلى بهما ممثل الولايات المتحدة والمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن وفدنا ينوي أخذ الكلمة، ولكن بما أن بلدنا قد ذُكر في البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي فيتعين علينا أن نمارس حقنا في الرد.

يشن الاتحاد الروسي حربا على المدنيين في أوكرانيا. لقد انتهك الاتحاد الروسي ميثاق الأمم المتحدة برمته، فضلا عن مبادئ القانون الدولي المكرسة فيه. وانتهك الاتحاد الروسي العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست ومعاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة المعروفة، ومن بينها وثيقة فيينا.

لقد تسبب العدوان الروسي في خسائر فادحة بين المدنيين في أوكرانيا. تستخدم روسيا الأسلحة التقليدية، بما في ذلك تلك المحظورة بموجب القانون الدولي، على نطاق واسع ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. كما استولت روسيا على محطة زابوريجيا للطاقة النووية وتقتصف المحطة بانتظام.

بالإضافة إلى ذلك، نظم الاتحاد الروسي مؤخرا عرضا دعائيا أسماه "استفتاءات" في الأراضي المحتلة مؤقتا في مناطق خيرسون وزابوريجيا ولوهانسك ودونيتسك في أوكرانيا. إن إجبار الناس في تلك الأراضي على ملء الأوراق تحت فوهة البندقية هو جريمة أخرى ارتكبتها روسيا في سياق عدوانها على أوكرانيا. مثل هذه الأعمال تنتهك بشدة قوانين أوكرانيا الدستورية وقواعد القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية. وليس لهذا العرض علاقة بالتعبير عن الإرادة وليس له أي آثار على النظام الإداري الإقليمي لأوكرانيا وحدودها المعترف بها دوليا. تدين أوكرانيا والمجتمع الدولي هذه الأعمال التي تقوم بها روسيا وتعتبرها لاغية وباطلة. ونحن ممتنون أيضا للمواقف المبدئية والحازمة للأمين العام ووكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، في عدم الاعتراف بهذين الاستفتاءين السوريين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إن الدافع الخفي للولايات المتحدة ليس مجرد إزالة قوتنا النووية؛ بل هدفها النهائي هو الإطاحة بحكومتنا يوما ما بالضغط علينا لإلقاء أسلحتنا النووية وكذلك التخلي عن ممارستنا لحق الدفاع عن النفس وجعل قدراتنا دونية. "إذا كان لسياستنا النووية أن تتغير، يجب أن يتغير العالم وينبغي تغيير البيئة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية"، هذا ما قاله رئيس شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خطابه المعني بالسياسة العامة في الدورة السابعة للجمعية الشعبية العليا الرابعة عشرة. وإذا كانت الإدارة الحالية للولايات المتحدة تسعى إلى معالجة مسألة شبه الجزيرة الكورية بالاعتماد على أسلوب الحساب النووي الذي عفا عليه الزمن، فحتى الآن لن تكون النتيجة مختلفة عن الماضي.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب حقا في تحقيق السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية فينبغي ألا يتبع بشكل أعمى سياسة الولايات المتحدة العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي هي السبب الجذري لعدم الاستقرار. وينبغي له بدلا من ذلك أولا أن يشكك في تكتيس الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة التي تجريها الولايات المتحدة سنويا. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يريد تحقيق مثله الأعلى في أن يصبح لاعبا مستقلا على الساحة الدولية فيتعين عليه أن يحكم بشكل صحيح على قضايا العلاقات الدولية وأن يعالجها على أساس المبدأ العالمي المتمثل في الحياد والموضوعية.

ويُنصح الاتحاد الأوروبي بالإصغاء إلى أصوات الخبراء الأوروبيين بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين يطالبون بإعادة صياغة فورية لسياسته تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلا من المواجهة الملتهبة واتهامنا دون أي تقدير.